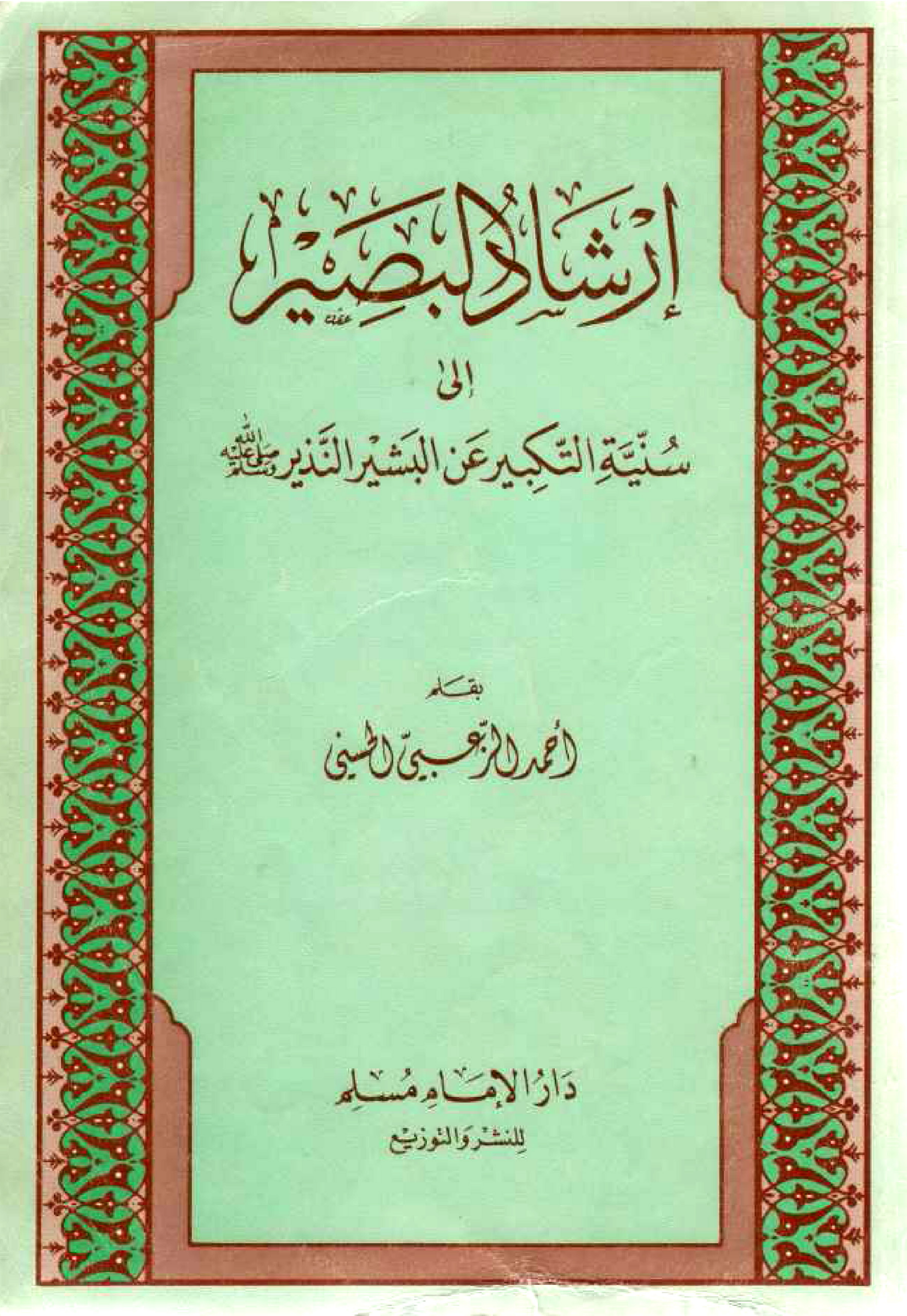

إرشاد البصير
إلى
سُنِّيَّةِ التَّكبِيرِ عن البَشِيرِ النَّذِيرِ صلى الله عليه وسلم
بقلم
أحمد الزّعبيّ الحسيني
دارُ الإمامِ مُسلِمٍ
للنشرِ والتوزيع

الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م

دار الإمام مسلم

للنشر والتوزيع بيروت - لبنان - ص.ب : ١٣/٥٣٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ سيدِ العرب والعجم، وعلى آله الأبرار، وصحابته الأخيار.

وبعد، فهذه رسالةٌ صغيرة جمعت فيها أقوال العلماء والفقهاء والمحدثين، ممن قالوا بسنيّة التكبير عند سورة والضحى، والرسالة حاويةٌ على جملةٍ من أقاويل العلماء الذين يعتبرون حجةً في هذا الفن. وأوردت فيها حديث التكبير الذي أخرجه الحاكم في مستدركه، والحديث ليس مردوداً عند المحدثين بل صححه الحاكم على شرط الشيخين.

وقد قرأت هذه الرسالة على أساطين علماء القراءات في هذا العصر. فقد قرأتها على أستاذنا الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات أعلى القراء إسناداً في هذا العصر وأجازني بطباعتها، وقرأتها على شيخ المقارىء المصرية الشيخ عامر السيد عثمان فأجازني بطباعتها وكتب عليها كلمة، وكذلك شيخنا الشيخ عبدالفتاح المرصفي فأجازني بطبعها، كما تكرّم بقراءتها أحد الإخوة المحبين من طلبة العلم على فضيلة الشيخ حسن دمشقية شيخ القرّاء في لبنان فأجاز بطباعتها وكتب عليها كلمة.

وفي الختام، أسأل الله عز وجل أن يستر عيوبنا، ويغفر ذنوبنا، وأن يكون هذا العمل مقبولاً. فما كان من خيرٍ فمن الله، وما كان من تقصيرٍ فمن نفسي، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

تقريـــظ الكتـــاب

من الأستاذ الكبير والعلم الشهير صاحب الفضيلة
الشيخ عامر سيد عثمان
شيخِ القرّاء والإقراء وشيخ عموم المقارىء بالديار المصرية
والمستشار في مجمع الملك فهد
لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنوّرة
حفظه الله ورعاه(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين سيدنا محمد وآله وسلم ورضوان الله على أصحابه البررة الكرام الذين حفظوا القرآن برسمه وقراءاته من التخليط والأوهام.

وبعد . . .

فقد جاء إليَّ ولدنا البار صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الزعبي وقرأ عليَّ الكتاب الذي صنَّفه - إرشاد البصير إلى سنيّة التكبير - الذي أثبت فيه بالأدلة

---

(١) بينما هذا الكتاب في المطبعة بلغنا نبأ وفاة الشيخ العلامة عامر بن السيد عثمان في ٤ شوال ١٤٠٨ الموافق ٢١ أيار ١٩٨٨، وقد صلي عليه بالحرم النبوي ودفن بالبقيع، فرحمه الله تعالى وأحسن مثواه وجزاه عن المسلمين خيراً على ما قدّمه طوال ٧٨ عاماً قضاها في مدارسة القرآن وتعلمه وتعليمه والإشراف على طباعته وتصحيحه وترتيله. الناشر.

القوية أنَّ التكبيـر عند الختم الشـريف حسنةٌ عن النبي ﷺ جـاء بالأسـانيد المتواترة.

وقد بيّن فيه ـ جزاه الله خير الجزاء ـ حديث التكبير ودافع عنه أتمَّ دفاع وبيّن إشكالاته وغموضه وكلامَ الأئمة على الحديث فجاء الكتاب عذباً سلسلاً مملوءاً بأقوال جهابذة العلماء الأعلام وردَّ فيه على من يقول: إنَّ التكبير ليس سنةً عن الرسول ﷺ وأقول:

إنَّ التكبيرَ كان ولا يزال منذ الصدر الأول من عصر النبوة حتى الآن يُقرأ به ووصل إلينا بالأسانيد المتواترة عمن يستحيل تواطؤهم على الكذب، وعملُ الأمة في مشرق الأرض ومغربها على ذلك.

ومن أراد أنْ يطعنَ في التكبير، ويقول: هو بدعةٌ مخالفةٌ لنهج السلف فلا شك في بطلان كلامـه، وتهافت دعـوته وإنهـا لدعـوة لا حجة ولا أسـاس لها.

وقد قرأت بالتكبير من طريق البزي عن ابن كثيرٍ من الشاطبيّة، وقرأت به لجميع القراء من طريق النشر وطيبته وقد تلقيت ذلك عن شيوخي بالأسانيد المتواترة وما زلت أقرأ بهذا، وأُقرِىء به، وعلى ذلك عمل الأمة.

وأرجو من الله أن ينتفع بهذا الكتاب أهلُ القرآنِ، وغيرُهم. وهذا صوتي أضعه في هذا الكتاب، وأنشره للعالم الإسلامي، بأنَّ التكبير سنّة عن الرسول ﷺ. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

عامر السيد عثمان

تحريراً في ١٤٠٦/٨/٢
المدينة المنورة



تقريظ لشيخ القرّاء في لبنان
الشيخ حسن حسن دمشقية

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمدلله، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه.

وبعد، فقد اطّلعتُ على كتاب الأخ في الله الشيخ أحمد الزعبي الحسني حفظه الله وسدَّد خطاه فوجدته كتاباً مستوفياً للموضوع الذي أُلِّف من أجله، بحيث أحكم طوق الإفحام على مخالفه، ولم يدع له حجة أو مستمسكاً لتعزيز قوله وادّعائه.

وإن النصوص التي احتوى عليها واستوعبها هذا الكتاب دافعةٌ لكل مخالف، كافيةٌ لإحجاج كل مكابر. فقد جمع أقوال كل طوائف العلماء قرائهم ومحدِّثيهم وفقهائهم ومفسِّريهم في صعيد واحد لإبطال فِرْية لم يقل بها أحد من علماء المسلمين سلفاً ولا خلفاً، بل لم يقرأ أحد من المسلمين للقراء السبع من الشاطبية ولا العشر الصغرى من الشاطبية والدُّرة ولا العشر الكبرى من الطيبة أو التقريب حتى ولا من رواية حفص إلا ويعلم بالتلقي عمن قرأ عليه أن التكبير من «الضحى» إلى آخر «الناس» سنةٌ للختم واردة ثابتة مروية عن النبي ﷺ.

فجزى الله صاحب هذا الكتاب الذي بسط الأقوال في ذلك ودافع عنها

كل افتراء ممن أراد جرحها أو الطعن فيها. ورحم الله الإمام الشاطبي حيث يقول عن التكبير:

وفيه عن المكينَ تكبيرُهُم مع الـ خواتِمِ قُربَ الخَتْم يُروى مسلسلا

إذا كبَّرُوا في آخرِ الناسِ أردفوا مع الحمدِ حتى المفلحونَ توسلا

وقال به البزيُّ من آخر الضحى وبعضٌ له من آخرِ الليل وصَّلا

ورضي الله تبارك وتعالى عن الحافظ شمس الدين ابن الجزري الواصل للخلف بالسلف حيث يقول في طيبته:

وسُنَّةُ التكبيرِ عندَ الختمِ جاءتْ عن المكينَ أهلِ العلمِ

في كل حالٍ ولدى الصلاةِ سُلسِلَ عن أئمةٍ ثقاتِ

من أول انشراحٍ أو من الضحى من آخرٍ أو أولٍ قد صححا

للناسِ هكذا وقيل إن تُرِدْ هلِّلْ وبعضٌ بعدُ للهِ حَمِدْ

وهذا الاختصار يدل على البسط والتوسيع اللذيْن تكفَّل بهما مؤلف هذا الكتاب نفع الله به المسلمين، ووفقه للقيام بكلمة الحق والدين. وإنني بحمد الله تعالى الذي أنعم عليَّ بأن شرفني بالطريقين لقراءات الأئمة العشرة الصغرى والكبرى، أضم صوتي ومقالتي لصوت ومقالة الأستاذ المؤلف لهذا الكتاب فتح الله عليه ونفع المسلمين به وبعلمه وبكتابه.

والحمد لله مُحقِّ الحق ومبطل الباطل وحافظِ القرآن بأهله إلى أن يرفعه من المصاحف ومن صدور الرجال، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الذين شيّدوا أركان هذا الدين وجاهدوا بالقرآن من خالفه جهاداً كبيراً.

بيروت في ٢٧ جمادى الأولى ١٤٠٨
الموافق ١٦/١/١٩٨٨

قاله بفمه وأذن بكتبه ورقمه
أفقر الورى لربِّ البريَّة
حسن حسن دمشقية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اصطفى هذه الأمةَ بكتابٍ يُتلى على مرِّ العصور والأزمان، من غير زيادةٍ فيه ولا نقصان.

والصلاةُ والسلامُ على مَنْ تَحدّى الأولينَ والآخرين، بكتاب رب العالمين، فوقف فرسانُ البلاغةِ، وأربابُ الفصاحةِ، أمامه حائرينَ منقادينَ، ورضوانُ الله على أصحابه البررةِ الكرام، الذين نقلوا لنا سننه بالحجة التي لا تُرام. وعلى التابعين بإيمان وإحسان، الأصفياء الأتقياء، القراءِ منهم النجباءِ، الذين نقلوا لنا القرآن رسماً وإتقاناً، عذباً وسلسلاً.

وبعد، فإنَّ الله عز وجل أكرمنا بنعمة الانتماء إلى هذه الأمة المحمدية؛ أكرِمْ بها من نعمةٍ، وجعلنا من أتباع سيدِ المرسلين ﷺ يا لها من بشارة. ومن أهمِّ النعم في هذه الأمة المحمدية أنْ جعل كتابها من لدن النبي ﷺ إلى عصورنا الحاليّةِ مصاناً من التحريف والتبديل، ممَّا حدث في التوراة والإنجيل، فحُقَّ لها السبقُ في الدنيا والآخرة، فصدق القائلُ في كتابه المبين: ﴿إنَّا نحن نزلنا الذكر وإنَّا له لحافظون﴾[1].

ولا يفوتُني أنْ أذكر في هذا المقام، عن الأئمة الأعلام، الذين هيأهم الله عز وجل في مرِّ العصور والأزمان: القراءِ الأمناءِ، الذين حفظوا القرآن في صدورهم بالإتقان والتجويد والإحسان. حيث نقلوا كتابَ ربِ

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

العالمين بالأسانيد المتواترةِ من النبي ﷺ إلى أيامنا هذه، حتى لا يبقى مجالٌ للشكِ في كتاب الله. وهذه مزيةٌ كبرى قد اختصّت بها أمَّةُ الإسلامِ عن الأمم السابقة.

ولا ننسى كذلك أنَّ الله عزّ وجل قد قيّض رجالًا جهابذةً نقلوا السنة النبويّةَ بمزيدٍ من الضبط والإتقان بشكلٍ عجيبٍ محكمٍ غايةَ الإحكام، وصنَّفوا كتباً في الجرح والتعديل، وضبطوا أسماءَ الكذابينَ والوضاعين، ونَخلوا الأحاديثَ النبويّةَ نخلاً عجيباً، وعجنوه عجناً دقيقاً، فصنَّفوا الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة، وقدَّموا العلومَ والمعارفَ، فلا تزال محفوظةً في المكاتب حتى الآن.

فمهما جئنا به من العلوم، وتبحرنا فيه من الفنون، نبقى عالةً عليهم، رحمهم الله، ونوَّر قبورهم، ورزقنا الأدبَ والتواضع معهم، وحشرنا في زمرتهم . . . آمين.

ومما يجدر التحدّثُ عنه في الصفحات الأولى من هذا الكتاب، دِقةُ العلماء الكبار قراءِ هذه الأمة، الذين نقلوا القرآن بضبطه ورسمه وقراءاته بشكل محكمٍ دقيقٍ، يدلك تماماً على أمانتهم وتقواهم لله عزّ وجل. فقد اصطفى الله عزّ وجل قراءً من خلقه، منهم العشرة القراء المعروفون الذين أجمعت الأمة عليهم، وتلقّت قراءاتهم بالقبول، فقاموا بها خير قيامٍ، فأهل القرآن هم أهل الله عزّ وجل وخاصته، جزاهم الله خير الجزاء. قال الحافظ ابن الجزري رحمه الله:

قام بها أئمة القرانِ ومحرزو التحقيق والإتقان
ومنهم عشرٌ شموسٌ ظهرا ضياؤهم وفي الأنام انتشرا

وقد نُسبت إليهم القراءةُ نسبة اشتهارٍ لا أكثر من ذلك، لأن رئاسة الإقراء في بلادهم انتهت إليهم، فأصبحوا أعلاماً يُهتدى بهم.

فالقراءات التي نراها اليوم في عصرنـا، والتي يقرؤهـا المسلمون في بلادهم متواترةٌ معلومةٌ من الدين بالضرورة، من اعتقد خلاف ذلك كفر[1]، أفتى به فقهاء الأمة، ولسنا بصدد التوسع في هذا المقام.

وهذا القارىء المشهور حمزة[2] رضي الله عنـه كان من القرّاء السبعةِ المشهورين، وهو تابعيٌ معروف، فقد كان عالماً ورِعاً مُتقِناً مُتفنناً في علوم القرآن، وانظر ما قاله عنه إمامُ الزمانِ أبو حنيفةَ النعمان رحمه الله قال: شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك فيهما: القرآنُ، والفرائضُ.

وهذا إمامُ الحديثِ سفيانُ الثَّوريُّ، وهو من تـلامذة حمـزة حيث قرأ القرآن عليه أربعَ ختَماتٍ قال: ما قرأ حمزةُ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر.

وقال أسود بنُ سالمٍ: سألت الكسـائيَّ عن الهمز والإدغـام ألكم فيه إمامٌ؟ قال: نعم هذا حمزةٌ يَهمِزُ ويكسِرُ وهو إمامٌ من أئمة المسلمين، وسيدُ القراءِ والزُّهادِ، لو رأيته لقرَّت عينُكَ به من زهدهِ ونسكه، اهـ.

لقد أردت مـن هذه الترجمة أنْ أُبيِّنَ للناسِ مثالاً عن القرّاء ودقتهم، وشهادةِ الأئمةِ لهؤلاء القراء، وأنَّ القراءاتِ المتواترةَ إنْ طعنَ بعضُ الناس فيها فقولُه يُضْربُ بعُرضِ الحائط، فمن جهِل شيئاً عاداه.

---

(١) أي القراءات السبعة المشهورة لأنه حصل الإجماع والتواتر عليها، أما الثلاثة المتممة للعشر فحصل خلاف في تواترها، والصحيح أنها متواترة.
انظر: منجد المقرئين للحافظ ابن الجزري ص ٥١، فإن فيه كلاماً نفيساً حول إثبات التواتر.

(٢) هو حمزة بن حبيب بن عمارٍ الزياتُ، ولد سنة ٨٠ وأدرك الصحابة، وتوفي سنة ١٥٦.
وقال يحيى بنُ معين: سمعت محمدَ بنَ فُضيلٍ يقول: ما أحسبُ أنَّ الله يدفعُ البلاءَ عن أهلِ الكوفة إلا بحمزة.
انظر ترجمته موسعة في: طبقات القـراء للذهبي ١/١١١، غايـة النهايـة ١/٢٦١، تهذيب التهذيب ٣/٢٨.

وهناك أناسٌ طعنوا في جانبٍ من جوانبِ علم القراءاتِ وهو التكبير. لا أقول إنَّه قرآنٌ، بل يُلحق بعلمِ القراءات من حيث أسانيدُه وتلقيه.

ولقد أُلفتْ رسالـةٌ صغيرةٌ في التكبير خلاصتها: أنَّ التكبيرَ ليس سنةً بل هو بدعةٌ مخالفٌ لسنةِ الرسولِ ﷺ.

فقد قال صاحب هذه الرسالة ـ نوَّر الله بصيرته ـ: إنَّ التكبيرَ من جملة الأشياءِ المردودة، واستدل بحديث: «من عمِل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ». ومؤلف هذه الرسالة هو الأستاذ إبراهيم الأخضر، واسم كتابه «تكبير الختم بين القرّاء والمحدّثين».

وبعد قراءتي لتلك الرسالة وقفت حائراً، كيف يدّعي بعضُ الناس أنَّ التكبير ليس بسنةٍ؟ وقد تلقيناه عن مشايخنا الأثبات بالأسانيد المتواترة.

فأردتُ أنْ أبيّن أنَّ حكم التكبير، والتحقق من أنه سنةٌ، فكتبت هذه الرسالة وسميتُها «**إرشادَ البصير إلى سنيّةِ التكبير عن البشير النذير ﷺ**».

وقسمت الرسالة إلى أبواب:

١ ـ ورود التكبير وسببه.

٢ ـ أقوال المحدثين في حديث التكبير.

٣ ـ سنّة التكبير عند المفسّرين.

٤ ـ سنّة التكبير عند الفقهاء.

٥ ـ سنّة التكبير عند القرّاء.

واللّهَ أسألُ أن يضاعفَ لي الآجرَ والمثوبةَ في هذا العمل القليل، وأن يزيد في علمي الضئيل، فما أردت به إلا وجَه الله عزّ وجل والدفاعَ عن سنّة رسوله ﷺ.

خويدم القرآن الكريم
أحمد الزعبي الحسني
سوريا ـ درعا

الباب الأول

ورودُ التكبيرِ وسببُه

لقد ورد التكبيرُ عن النبي ﷺ عند سورة والضحى.

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ رحمه الله عند تفسيره سورة «والضحى»: قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ: عن الأسود بنِ قِيسٍ قال: سمعت جُنـدُباً يقـول: اشتكى النبيُّ ﷺ، فلم يقم ليلةً أو ليلتين، فـأتت امرأةٌ فقـالت: يا محمـد ما أرى شيـطانَك إلا قـد تركـك، فـأنـزل اللّهُ عـزّ وجـل: ﴿والضحى والليـل إذا سجى﴾[1]. اهـ.

قال الحافظ ابن الجزري رحمه الله[2]: روى أبـو العلاءِ بـإسناده عن أحمدَ بنِ فَرْح، عن البزيِّ[3]: أنَّ الأصل في ذلك أنَّ النبي ﷺ انقطع عنه

(١) تفسير ابن كثير ٤/٥٢١.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/٤٠٦.

(٣) هو أحمد بنُ محمد بنِ عبدالله بنِ القاسم بنِ نافـعِ بنِ أبي بزة، أبـو الحسن البزيُّ المكيُّ المقرىء، قارىء مكة، ومؤذنُ المسجدِ الحرام. ولد سنة سبعين ومئة، وقرأ القـرآنَ على عكرمـة بن سليمـان، روى عنـه البخـاريُّ في تـاريخـه، والحسنُ بنُ الحُبـابِ بنِ مَخْلد، ومحمـدُ بنُ يـوسف بنِ مـوسى، والحسنُ بنُ العبـاس الـرازي ويحيى بنُ محمد بنِ صاعدٍ، وأذَّنَ في المسجدِ الحـرام أربعين سنةً، وأقـرأ الناس بالتكبير من «والضحى». توفي رحمه الله سنة ٢٥٠ هـ. اهـ من معرفة القرّاء الكبار ١/١٧٣.

الوحيُ، فقال المشركون: قلى محمداً ربُه، فنزلت سورة «والضحى»، فقال النبيُّ ﷺ: «الله أكبر».

ثم قال ابن الجزريِّ: وهذا قولُ الجمهورِ من أئمتنا: الحسنِ بن غَلبون، وأبي عمرو الداني، وأبي الحسن السخاويِّ، وغيرِهم من متقدمٍ ومتأخرٍ. اهـ.

قلت: اعلمْ أرشدكَ اللّهُ أنَّ التكبيرَ سنةٌ عن النبيِّ ﷺ من رواية البزيِّ عن ابنِ كثير، وجاء الحديث الذي رواه الحاكم بإسنادهِ قال: حدثنا أبو يحيى محمدُ بنُ عبدالله بنِ محمدِ بنِ عبدالله بنِ يزيدَ المقرئُ الإمامُ بمكة بالمسجد الحرام، حدثنا أبو عبدالله محمدُ بنُ علي بنِ زيدٍ الصائغُ، حدثنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ القاسم بنِ أبي بزةَ، قال: سمعت عكرمةَ بنَ سليمانَ يقول: قرأت على إسماعيلَ بنِ عبدالله بنِ قسطنطينَ، فلما بلغتُ «والضحى» قال لي: كبِّر عند خاتمةِ كلِّ سورةٍ حتى تختمَ، وأخبره عبدُالله بنُ كثيرٍ: أنَّه قرأ على مجاهدٍ فأمره بذلك، وأخبره مجاهدٌ أنَّ ابنَ عباسٍ أمره بذلك، وأخبره ابنُ عباسٍ أنَّ أبيَّ بنُ كعبٍ أمره بذلك، وأخبره أُبيُّ بنُ كعبٍ أنَّ النبي ﷺ أمره بذلك.

قال الحاكم[1]: هذا حديثُ صحيحُ الإسنادِ، ولم يُخرِّجْه البخاريُّ ولا مسلمٌ. اهـ.

قال الذهبيُّ: قال يعقوبُ[2] الفسويُّ: حدثنا سفيان بن عيينة، قال:

= قال الحافظ ابنُ الجزريّ رحمه الله عن البزيِّ: أستاذٌ محققٌ ضابطٌ مُتقن، روى حديثَ التكبير مرفوعاً من آخر «والضحى»، وقد أخرجه الحاكمُ أبو عبدالله في المستدرك، وقال الحاكمُ: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخرجه البخاريُّ ولا مسلمٌ. اهـ غاية النهاية ١/١١٩.

(١) المستدرك ٣/٣٠٤، مناقب أبي بن كعبٍ رضي الله عنه.

(٢) هو يعقوب بنُ سفيان الفارسيُّ، أبو يوسف بنُ معاوية الفَسَوي ـ نسبة إلى فسا بفارس ـ

رأيت حُميْداً الأعرجَ يقرأ، والنَّاسُ حوله فإذا بلغ «والضحى» كبَّر إذا ختم كلَّ سورةٍ حتى يختمَ[1]، اهـ.

قلت: يكفي في حجية سنّة التكبير حديثُ الحاكمِ في مستدركه، ويكفي في تقويتهِ روايةُ إمامِ الحديثِ سفيانَ بنِ عُيينة. فهذا عاضدٌ قويٌّ في إثباتِ هذه السنّةِ الشريفةِ..

وقد أورد حديثَ التكبيرِ أبو جعفرٍ الباذشُ[2] من طريق حافظ المغربِ ومحدثها أبي عمر بنِ عبدالبر. قال أبو جعفرٍ الباذشُ في كتابه الإقناع: حدثنا الحسين[3] بن محمدٍ الغسانيُّ الحافظُ، حدثنا **أبو عمر بن عبدالبر**[4]، حدثنا

= الحافظ روى عنه الترمذيُّ، والنسائيُّ، وابنُ خزيمة، وأبو عَوانة الإسفرائيني، وابن أبي داود.
قال ابن حبان في الثقات: كان فمن جمع وصنَّف مع الورع والنسك، والصلابة في السنّة، قال النسائي: لا بأس به، وقال الحاكم: كان إمامَ أهلِ الحديث بفارس. قال أبو زرعة الدمشقي: قدم علينا رجلان من نبلاء الناس أحدُهما وأرحلُهما يعقوب بن سفيان يعجِزُ أهلُ العراق أن يروا مثله رجلاً توفي سنة ٢٢٧ هـ. تهذيب التهذيب ١١/٨٥.

(١) معرفة القراء الكبار ١/١٧٧.

(٢) هو أحمدُ بنُ علي بنِ أحمدَ بنِ خلفٍ أبو جعفرٍ الباذشُ الغَرناطي خطيبُها، أستاذ كبير وإمام محققٌ محدثٌ ثقةٌ مفنّن، ألّف كتاب الإقناع في السبع من أحسن الكتب، توفي سنة ٥٤٠. اهـ. غاية النهاية ١/٨٣.

(٣) هو أبو علي الحسينُ بن محمدِ الجيانيُّ الأندلسيُّ، حافظٌ إمامٌ ثبتٌ محدثُ الأندلس، كان من جهابذة الحفاظ البصراء، بصيراً باللغة العربية، توفي سنة ٤٩٨ هـ. تذكرة الحفاظ ٤/١٢٣٤.

(٤) أبو عمر بنُ عبدِالبر، شيخُ الإسلام حافظ المغرب يوسفُ بنُ عبدالله بنِ محمد بن عبدِالبر ساد أهلَ الزمانِ في الحفظ والإتقان.
قال أبو الوليد الباجيُّ: لم يكن بالأندلس مثلُ أبي عمر في الحديث، وقال ابن حزم: التمهيدُ لصاحبنا أبي عمر لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مِثْلَه أصلاً فكيف =

أبو الوليدِ[1] بن الفرضي، حدثنا يحيى بنُ مالكِ[2] بنِ عائذٍ، حدثنا عليٌّ[3] بنُ أبي غسان الدقاقُ، حدثنا أبو بكر محمدُ بنُ محمدِ[4] بن سليمان، والعباسُ بن أحمد أبو الخبيب[5] البِرْتي، حدثنا أبو الحسن أحمدُ بن محمد بن أبي بزة، قال: حدثنا عكرمة[6] بن سليمان بن كثير، قال: قرأت على إسماعيل[7] بن

= أحسنَ منه. قال أبو الوليد الباجي: أبو عمر أحفظُ أهلِ المغرب. تذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣.

(١) هو الحافظُ الإمام الحجة، أبو الوليد عبدالله بن محمد بنُ يوسف بن نصرٍ القرطبيُّ، صاحبُ تاريخ الأندلس، أخذ عن أبي عبدالله بنِ مفرج الحافظِ، وخلقٍ كثيرٍ من أهل الجزيرة، له كتاب في المؤتلف والمختلف، وكتاب في مشتبه السنّة، قال ابنُ عبدالبر عنه: كان فقيهاً عالماً في جميع الفنون، وفي الحديث والرجال. قال أبو مروان بن حبان: لم نر مثل ابنِ الفرض بقرطبة في سعة الرواية ومعرفة الرجال وحفظ الحديث، توفي سنة ٤٠٣. اهـ تذكرة الحفاظ ١٠٧٦/٣.

(٢) هو الحافظُ الكبير أبو زكريا الأندلس، سمع عبدالله بنَ يوسف الفيري، وأبا عمرو بن عبد ربه للقرطبي وطائفةٍ، وارتحل فأدرك أبا سهل بنَ زيادٍ القطان، أملى بجامع قرطبة، توفي سنة ٣٧٦ هـ. تذكرة الحفاظ ١٠٠٣/٣.

(٣) لم أهتد لترجمته

(٤) هو محمد بن محمد بن سليمان أبو بكرٍ الباغندي الواسطي، مقرئٌ، روى القراءة عنه أبو الطيب أحمد بن سليمان، ومحمد بن إبراهيم بن زاذان.
قال الخطيبُ البغدادي عنه: سمع من ابني أبي شيبة الكوفيْين، وعلي بن المديني، وهشام بنِ عمار، وكان كثيرَ الحديث رحل منه إلى الأمصار البعيدة، وعَنيَ به العناية العظيمة، وأخذ عن الحفاظ والأئمة، وسكن بغداد، وحدث فروى عنه الحسن بن إسماعيل المحامليُّ، ومحمدُ بن مخلدٍ الدوري، وأبو حفص بنُ شاهين، وبلغني أنَّ عامة ما حدث به كان يرويه من حفظه. قال الخطيب: كان كافةُ شيوخنا يحتجون بحديثه، ويخرجونه في الصحيح. تاريخ بغداد ٢٠٩/٣، غاية النهاية ٢٤٠/٢.

(٥) هو العباس بن أحمد البِرْتي البغدادي المقرىء، روى القراءة سماعاً عن أحمد بن محمد بن عبدالله البزي، روى عنه الحروف أبو الفتح بن يدهن وعبدالصمد بن الحسين. اهـ. غاية النهاية ٣٥٢/١.

(٦) هو أبو القاسم المكي عكرمة بن سليمان، قرأ القرآن على شِبل بن عبَّاد، وإسماعيل =

عبدالله فلما بلغت «والضحى» قال: كبِّر حتى تختمَ مع خاتمةِ كلِّ سورةٍ، فإني قرأت على شِبلِ[1] بنِ عبَّادٍ، وعلى عبدِالله[2] بنِ كثيرٍ، فأمراني بذلك، وأخبره ابنُ كثير أنَّه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهدٌ أنَّ ابنَ عباسٍ أمره بذلك، وأخبره ابنُ عباسٍ أنَّ أُبي بن كعبٍ أمره بذلك، وأخبره أُبيُّ بنُ كعبٍ أنَّ الرسول ﷺ أمره بذلك، اهـ[3].

= القسط، قرأ عليه البزيُّ، وكان إمامَ أهلِ مكة في القراءة، تفرد عنه البزيُّ بحديث التكبير، بقي إلى قُبيل المائتين. غاية النهاية ١/٥١٥، معرفة القراء الكبار ١/١٤٦.

(٧) هو إسماعيل بنُ عبدِالله بنِ قُسطنطين أبو إسحاق المخزوميُّ المكيُّ المقرىء، قارىء أهلِ مكة في زمانه، وكان ثقةً ضابطاً قرأ عليه الإمام الشافعي، وعكرمة بن سليمان، توفي سنة ١٧٠. اهـ. غاية النهاية ١/١٦٥.

(١) هو شِبل بن عبَّادٍ المكيُّ، صاحب ابنِ كثير، ومقرىء مكة، روى عنه القراءة إسماعيل بنُ عبدالله القسط، وعكرمةُ بنُ سليمان، حدث عنه سفيان بن عيينة وأبو نعيم ويحيى بن أبي بكير، وثقه يحيى بن معين. قال ابنُ مجاهدٍ: هو أحد أصحاب ابنِ كثير الذين خلَفوه في القراءة، قال الذهبي: وحديثه مُخرج في صحيح البخاري، وسنن أبي داود، والنسائي، بقي إلى قريب ١٦٠ هـ. معرفة الكبار ١/١٣٠، غاية النهاية ١/٣٢٣.

(٢) هو عبدُالله بنُ كثير بنِ عمرو بن عبدالله بن زاذان إمام أهل مكة في القراءة وهو من السبعة المشهورين الذي نُسبتْ إليهم القراءاتُ السبعُ، وكان من التابعين، اجتمع بأبي أيوبِ الأنصاريِّ، وأنسِ بنِ مالكٍ، ومجاهدٍ. أخذ عنه القراءةَ: حمادُ بنُ سلمة، وشِبلُ بنُ عَبَّادٍ، وابنُه صدقةُ بنُ عبدالله وسفيانُ بن عيينة.
وكان فصيحاً مفوَّهاً أبيضَ اللحيةِ طويلاً جسيماً أسمرَ اللون عليه الوقارُ والسكينة وحدَّث عن عبدالله بنِ الزبير، وعبدالرحمن بن مُطعمٍ. وهو الإمامُ المجتمعُ عليه في القراءة بمكة. قال الذهبيُّ: حديثُ ابنِ كثيرٍ مُخرجٌ في الكتبِ الستّةِ، وقال ابنُ معينٍ: ثقة. اهـ معرفة القراء ١/٨٦، غاية النهاية ١/٤٤٣.

(٣) الإقناع في القراءات السبع ٢/ ٨٢١.
وقال أبو جعفر الباذش: «وقد كنت وضعت في حياة أبي القاسم شيخنا رحمه الله كتاباً مفرداً للتكبير» اهـ. الإقناع ٢/٨١٩.

قلت: قد رأيت تراجمَ السندِ وكلُّهم ثقاتٌ، بعضُهم حديثُه موجودٌ في الكتب الستّة كابن كثيرٍ، وشِبل بنِ عبادٍ موجودٌ حديثه في صحيح البخاري، وليس هناك إشكال على ثقتهم خصوصاً وقد وُثِّقوا من قبل أئمةٍ كبارٍ كابن عيينة، ويحيى بن معين.

وهذا عاضدٌ قويٌ لحديث التكبير، وليس هناك معارضٌ في صحته فالحديث قد أُسنِدَ من قِبلِ رواةٍ جَهابذةٍ، أذعنت الأمةُ لهم بالقبول والحفظ. ويكفي ذلك الحديث في إثبات سنّةِ التكبير.

الباب الثاني

أقوالُ المحدثين في حديثِ التكبيرِ

قال مقرئُ الأمَّةِ الحافظُ ابنُ الجزريُّ رحمه الله:

وسنَّـةُ التكبيـرِ عنـد الختمِ صَحّتْ عن المكينَ أهلِ العلمِ
في كـلِّ حالٍ ولدى الصلاةِ سُلسِـلَ عن أئمـةٍ ثقـاتِ

قال الإمامُ النويـريُّ تلميذُ الجزريِّ في شرحه للطيبة في هذا الموضع: جمهورُ القراءِ اعتمدوا على سنَّةِ التكبير من «الضحى»... ثم ساق حديثَ التكبير الذي أخرجه الحاكمُ في مستدركهِ.

ثم قال النويريُّ[1]: اعلمْ أنَّ سُنَّةَ التكبيرِ عند الختمِ قد وردتْ عن أهلِ مكةَ قاطبةً: القرّاءِ، والعلماءِ عمَّنْ روى عنهم صحتْ واستفاضتْ واشتهرت حتى بلغت حدَّ التواترِ، وصحت أيضاً عن أبي عمروٍ من رواية السوسيِّ، وعن أبي جعفرٍ من رواية العُمَريِّ، ومن سائرِ القّراء، وقد صار عليه العملُ في سائرِ الأمصار عند ختمهم في المحافل، وكثيرٌ منهم يقوم به في صلاة رمضان. ثم جـاءت آثارٌ مـرويةٌ عن النبي ﷺ مشهـورةٌ مستفيضةٌ جـاءت عن الصحـابـة والتابعين، اهـ.

أما استدلالُ «الأستاذِ الأخضر» في إنكار التكبير بأنَّ البزيَّ تُكلِم فيـه،

(١) شرح الطيبة للنويري، مخطوط.

وجرحه أهلُ الحديث، وجعلُ ذلك سبباً لرده التكبيرَ فنقول: لا يؤثر ذلك التَجريحُ. وسأذكر جميعَ المجرِّحين للبزيِّ ثم أُناقشُ كلَّ واحدٍ حتى لا يبقى في النفس شيءٌ عن حديثِ التكبير.

قال الحافظ الذهبيُّ في كتابه «الميزان»[1] في ترجمة أحمد البزي: إمامٌ في القراءة ثَبْتٌ فيها، له عن مؤملِ بنِ إسماعيل عن حمادِ بنِ سلمة عن ثابت عن أنسٍ رضي الله عنه: مرَّ رسولُ الله ﷺ بمجلسٍ من مجالسِ الأنصارِ وهم يمزحون فقال: «أكثروا ذكرَ هاذِمِ اللذات». قال أبو حاتمٍ[2]: هذا حديثٌ باطلٌ، فأحمدُ البزيُّ لينُ الحديث، وقال العُقَيليُّ: منكرُ الحديث.

ثم ساق الذهبيُّ حديثَ التكبيرِ، فقال في نهايته: هذا حديثٌ غريبٌ، وهو مما أُنكِر على البزيِّ، قال أبو حاتمٍ عن حديث التكبير: هذا حديثٌ منكر.

وقبل الخوض في مناقشةِ آراء العلماءِ أودُّ أنْ أتكلمَ كلمةً عامَّةً في علم الحديث.

إنَّ علمَ الحديثِ علمٌ دقيقٌ يحتاجُ إلى اطلاعٍ واسع، وذهنٍ ثاقب وملكةٍ واسعةٍ، خاصةً علمُ الجرح والتعديل، فإنَّه لا يقدِمُ عليه إلا عالمٌ جهبذٌ ذو نظرةٍ حادةٍ، ولذلك ولصعوبةِ هذا الفنِّ قلَّ أهلُ الجرحِ والتعديل في هذه الأمةِ، وإنَّ تصحيحَ الحديثِ، أو حكمَ الإنسانِ على الحديثِ بأنَّه موضوعٌ، أو غيرَ ذلك إذا لم يكنْ من أهلِ الاستقراءِ، والبحث فيدخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعدَه من النَّارِ»[3].

---

(١) ١/١٤٤، وانظر: سير أعلام النبلاء ١٢/٥٠، الجرح والتعديل ٢/٧١، الضعفاء الكبير للعُقيلي ١/١٢٧.

(٢) علل الحديث لابنِ أبي حاتمٍ ٢/٧٧.

(٣) رواه البخاريُّ في صحيحه، في كتاب العلم، في باب إثم من كذب على النبي ﷺ ١/٣١؛ ومسلم في مقدمة صحيحه ١/٦٧.

وكثيرٌ ممن أخذه الغرور في هذه العصور، وظنَّ من نفسه محدِّثاً أخذ يُضعِّفُ الحديثَ بمجرد أنْ وجد في راوٍ قولهم: (غيرُ ثقةٍ) في كتاب من كتب الرجال، دون أنْ يبحثَ عن دواعي جرحه، أو أنْ يستقرىءَ أقوالَ علماءِ الحديث وغيرهم بشأن الراوي. وإنَّها لزلةٌ عظيمةٌ، قلَّ من يُتفطَّنُ إليها...

ولا يفوتُني أنْ أذكرَ أنَّ أقسام علوم الشريعة قد تعدّدتْ، وأصبح كلُّ قسمٍ فناً خاصاً، فهناك علمُ الأصولِ، وعلمُ الحديثِ، وعلمُ الفقه، وعلم النحوِ، وعلمُ القراءاتِ، ولا يستطيعُ أنْ يتبحرَ الرجلُ في جميع العلوم فإنَّ لكل فنٍ أهلَه ورجالَه.

فمثلاً علماءُ التفسيرِ لا يصحُّ منهم أنْ يضعِّفوا حديثاً دون الرجوعِ إلى أهل الحديث والأخذِ منهم، وكذلك علماءُ الحديث لا يصحُ منهم أن يُضعِّفوا قراءةً من القراءات دون الرجوعِ إلى القرَّاءِ والأخذِ منهم، إلَّا من جمع وأحاط بدقائقِ هذه العلوم وقلَّ من اتّصف بهذا، فافهمْ هذا فإنَّ لكل مقامٍ مقالاً، ولكلِ فنٍ رجالاً.

قال الحافظُ الذهبيُّ[1]: «نوحُ بنُ أبي مريمٍ مع جلالتِهِ في العلم تُرِكَ حديثُه، وكذلك شيخُه مع عبادتِه، فكم من إمامٍ في فنٍ مقصِّرٍ عن غيره كسيبويه مثلاً إمامٌ في النحوِ ولا يدري ما الحديثُ، ووكيعٌ إمامٌ في الحديث ولا يعرفُ العربيةَ، وعبدُالرحمن بنُ مهديٍّ إمامٌ في الحديث ولا يدري ما الطب، وكحفصٍ إمامٌ في القراءة تالفٌ في الحديث.

وللحروب رجالٌ يُعرفون بها

وفي الجملة: وما أوتوا من العلم إلا قليلاً، وأما اليومَ فما بقي من العلوم القليلةِ إلا القليلُ في أناسٍ، قليلٍ ما أقلَّ من يعملُ منهم بذلك القليل، فحسبنا الله ونعم الوكيل»، اهـ.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣١.

قلت: رحم الله الذهبيَّ فكلامه تُشدُّ إليه الرحالُ وكلامُه يدلُّك أنَّ لكل فنٍ رجالاً، وكثيرٌ من (الناس) يقعون في هذه المحاذير التي نبَّه عليها الذهبيُّ، فترى الواحدَ منهم يصحِّحُ حديثاً ويُضعِّفُه بمجرد أنْ يجدَ في كتاب من كتب الرجال عن رجلٍ بأنَّه غيرُ ثقةٍ، وهذا أمرٌ ليس سهلاً، فإنَّ ذلك سيؤدي إلى الطعن في كتب الصحاح.

فمثلاً الراوي «محمدُ بنُ إبراهيم التيميُّ» يروي أحاديثَ منكرةً، وهو مما اتفق عليه الشيخانِ، وإليه المرجعُ في حديث: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّات»[1]، اهـ.

فإذا مشينا على قاعدة الأستاذ الأخضرِ في رسالته حكمنا على حديث: «إنَّما الأعمال بالنِّيَّات» بالضعفِ، وهو موجودٌ في صحيح البخاري، فليُتنبه إلى ذلك وكذلك أحمدُ بن عاصمٍ البلخيُّ، جهَّله أبو حاتمٍ، ووثَّقه ابنُ حِبانٍ، وقال: روى عنه أهلُ بلدِهِ[2].

وهذا رجلٌ من رجال الصحيحين، فماذا نقول....؟.

فإذن ينبغي لمن أراد أن يضعِّفَ حديثاً أن يتريثَ، ويتثبت[2]، ويستقرأْ أقوال علماءِ الجرحِ والتعديلِ كلِّهم، وكذلك أقوال الفقهاءِ والأئمة، وأن تكون عنده أهليةٌ لذلك الفنِ حتى يُصدِرَ الحكمَ على الحديث، وكذلك لا يلزمَ من ضعفِ الراوي ضعفُه في جميع مروياته، وأظنُّ هذا من الأشياءِ الواضحة في علمِ الحديث.

قال التهانوي في كتابه قواعد في علوم الحديث: «قال الحافظُ[3] ابنُ

---

(١) الرفع والتكميل ص ١٤٦.

(٢) قواعد في علوم الحديث للشيخ التهانوي ص ٢٦٧، بتحقيق البحاثة المحقق الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة.

(٣) هدي الساري لابن حجر ص ٤٠١.

حجرٍ في ترجمة زياد بن عبدالله بن الطفيل العامري: قال صالح جزَرَة: زيادٌ في نفسه ضعيفٌ، ولكنَّه أثبتُ الناسِ في كتاب المغازي. قلت: فلا يلزم من كونِ الراوي ضعيفاً ضعْفُه في جميع مروياته»[1].

وأعود إلى حديث التكبير، وترجمةِ البزيِّ في كتب الرجال. لقد ذكرتُ لك ترجمةَ البزيِّ في الصفحات السابقة، فقال أبو حاتمٍ عند ذكره حديث التكبير: هذا حديثٌ منكر. وقال العُقيليُّ: منكرُ الحديثِ، ومن حديثه: «الديكُ الأبيضُ الأفرق»[2].

فكون البزيُّ قد جُرِّح في الحديث فإن ذلك، قد يكون لِنسْيانه في الحديث، أو لخفةِ ضبطِه فيه أو غير ذلك. نعم هذا من حيثُ أصول الحديث وقواعدُه أمَّا من حيثُ أصولُ القراءة والقراء فإنَّ الأمر يختلف تماماً، فقد يكون الرجلُ في الحديث ثقةً مُتقِناً حجةً لكنَّه في القراءاتِ مردودٌ لا يُحتج بقراءته، ونعلم أنَّ اطلاق كلمةِ حجةٌ من أعلى مراتبِ التعديل، وإنْ كان الأمر كذلك فليس ذلك دليلاً على قبول قراءته، وكذلك العكسُ. فافهمْ هذا ولا تكن من الغافلين.

ألا ترى «حفصاً» القارىءَ ضعيفاً في الحديث، ومع كونه إماماً في القراءةِ وترى أنَّ قراءتَه قد انتشرت في العالم كلِّه، فهل نردُّ قراءته بمجرد أنْ وجدناه ضعيفَ الحديث؟!.

وانظر ما قاله الذهبيُّ عنه[3]: كان ثَبْتاً في القراءةِ، واهياً في الحديث، لأنَّه كان لا يُتقِنُ الحديثَ، ويُتقِنُ القرآنَ، ويجوِّدُه، وإلاَّ فهو في نفسه صادق، اهـ.

---

(١) القائل هو محدثُ باكستان العلامةُ التهانويُّ رحمه الله، انظر كتابَه قواعد في علوم الحديث ص ٤٠٩.

(٢) الضعفاء الكبير ١/١٥٧، كشف الخفاء ١/٤٩٧.

(٣) ميزان الاعتدال ١/٥٥٨.

قلت: كذلك التكبيرُ فإنَّه جاء من طريق القراء، ونُقِل إلينا بطريق التواتر عن الذين يستحيل تواطؤهم على الكذب، ولا إشكالَ في صحتهِ. وانظر ما قاله الترمذيُّ رحمه الله في كتابه «العلل» عن هؤلاء الأئمة وأمثالِهم من القراء وغيرهم الذين تُركتْ روايتُهم في الحديث.

قال أبو عيسى الترمذيُّ[1]: وقد تكلم بعضُ أهلِ الحديث في قومٍ من جُلَّةِ أهلِ العلم، وضعَّفوهمْ من قبل حفظهم، ووثقهم آخرون لجلالتِهم، وصدقِهم، وإن كانوا قد وهِموا في بعض ما رووا. قال عليٌّ المدينيُّ: ولم يرو يحيى عن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش[2]، ولا عن الربيع بن صُبيحٍ.

قال أبو عيسى: وإنْ كان يحيى بنُ سعيد القطانُ قد ترك الروايةَ عن هؤلاء، فلم يترك الروايةَ عنهم أنَّه اتهمهم بالكذب، ولكنَّه تركهم لحال حفظهم، وذُكرَ عن يحيى بنِ سعيدٍ أنَّه كان إذا رأى الرجلَ يُحدِثُ عن حفظِه مرةً هكذا ومرةً هكذا لا يثبتُ على روايةٍ واحدةٍ تركه، وحدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بنُ سعيدٍ: عبدُالله بنُ المبارك، وعبدُالرحمن بن مهدي، وغيرُهم من الأئمة، اهـ.

قلت: فمثلُه البزيُّ فإنَّما تكلموا فيه من الناحيةِ الحديثيةِ، وإلا فهو إمامٌ في القراءةِ حجةٌ فيها. وكما ذكرت لك إنَّ التكبير نُقل من طريق القراء، وهو يتعلق بالقرآن من حيث نقلُه وتواتُره، فكون البزيِّ لينَ الحديث لا يؤثر في

---

(١) شرحُ علل الترمذي لابن رجب ١/١٥٣.

(٢) هو شعبةُ بن سالمٍ الكوفيُّ أحدُ الأعلام، قرأ القرآن على عاصمٍ، وكان سيداً إماماً حجةً كثيرَ العلم والعمل، منقطعَ القرين، قال أحمد بن حنبل: ثقةٌ صاحب قرآنٍ، وخيرٍ، وقال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أسرعَ إلى السنة من أبي بكر بن عياشٍ، رويَ أنه لما حضرته الوفاةُ بكت أخته فقال لها: ما يبكيك انظري إلى تلك الزاويةِ ختمت فيها ثمان عشر ألف ختمةٍ، توفي سنة ١٩٣ رحمه الله، اهـ معرفة القراء ١/١٣٨.

عدم صحة حديثَ التكبير على زعم من قال: إنه ليّن. وما أحسنَ ما قاله مكيٌّ بن أبي طالبٍ، قال رحمه الله: المحدِثون تبعٌ للقرّاء، في القراءة. . . .

ألا ترى لو وجدنا حديثاً صحيحاً وفيه قراءةٌ «ما» لكنها شاذّةٌ فإنَّه لا يُلتفت إلى القراءة، وإنْ كان الحديثُ في البخاريِّ، لأن نقلَ القراءة له شروط منها التواترُ، لاحتمال أنْ تكون هذه القراءة كانت قبْل العرضة الأخيرة.

وهناك بعض أدعياء العلم أخذوا يشككون في القراءات وفي القرآن نفسه، ويقولون لا داعي لرسم المصحف، ولا داعي أيضاً للقراءات لأنه لم توجد أحاديثُ وردت عن الرسول ﷺ تؤيدهما، وهذه زلة عظيمة.

فكون رسم المصحف والقراءات التي وصلت إلينا لا توجد في الأحاديث ليس حجةً على ردهما، لأنَّهما نُقلا إلينا بأسانيد متواترةٍ إلى النبي ﷺ إلى جبريل إلى اللوح المحفوظ إلى ربِّ العزّةِ، وأيُّ دليلٍ أعظمُ من هذا الدليل؟.

وكذلك التكبير نُقل إلينا مسلسلاً بأسانيد متواترةٍ إلى النبي ﷺ، وإذا نظرنا إلى تراجم البزيِّ[1] عند ابن أبي حاتمٍ، والعقيلي، والذهبي، وابن حجرٍ، نجد أنهم ساقوا الحديث الذي رواه البزيُّ: «الديك الأبيض الأفرق حبيبي» وقالوا بعد هذا الحديث: هذا حديث لا أصل له، وقال العقيليُّ: منكر الحديث، اهـ.

قلت: إن هذا الإطلاق من العقيليِّ ليس دقيقاً فقد حكم على رجالٍ في الصحيحين بالضعف، وقد ضعَّف ابنَ المديني، وهذه زلة عظيمةٌ من العقيلي.

قال الذهبي في الميزان في ترجمة علي بن المديني: قد شحن البخاري

---

(١) الجرح والتعديل ٢/٧١، الميزان ١/١٤٤، لسان الميزان ١/٢٨٣.

صحيحه بحديث ابن المديني، وقال: ما استصغرتُ نفسي بين يدي أحدٍ إلا بين يدي علي بن المديني، ولو ترك حديث علي وصاحبه محمد، وشيخه عبدالرزاق، وعثمان بن أبي شيبة لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، ولخرج الدّجال.

ثم تعقّب الذهبيُّ العقيليَّ على تضعيفه ابنَ المديني قائلاً: **أفما لك عقلٌ يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم؟** وإنما تتبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم[1]، اهـ.

فإذن إطلاق العُقيلي على البزي أنه منكر الحديث لا يُلتفت له. وكون البزيِّ روى حديث (الديك الأبيض) والحديث غيرُ صحيحٍ لا يلزم من الراوي أن يكون غيرَ ثقةٍ.

وأما سياقهم لحديث التكبير فنجد أنَّ الذهبيَّ أطلق عدة أوصافٍ للحديث في كتبه، وعلينا أن ندرس هذه المراحل.

١ ـ قال الذهبي في كتابه الضعفاء[2] في ترجمة البزيِّ: ثقةٌ في القراءة. ونقل كلام أبي حاتمٍ وهو: روى حديثاً منكراً، اهـ.

٢ ـ قال في كتابه الميزان[3] بعد سياقه لحديث التكبير: هذا حديث غريب وهو مما أنكر على البزيِّ، اهـ.

٣ ـ قال في كتابه تلخيص المستدرك[4] عند حديث التكبير: قلت: والبزيُّ تُكلِمَ فيه.

٤ ـ قال في كتابِ سير أعلام النبلاء[5]: صحح الحاكمُ حديثَ التكبير، وهو منكرٌ، اهـ.

---

(١) الميزان ٣/١٤٠.

(٢) ١/١٢٧.

(٣) ١/١٤٤.

(٤) ٣/٣٠٤.

(٥) ١٢/٥٠

قلت: في كتاب الميزان إطلاقه عليه «غريب» إنما هو بمعنى التفرُّد الذي جاء به البزيُّ، وأمَّا في كتابه الضعفاء فتجدُ أنّه ناقلٌ فقط، وفي كتابهِ تلخيص المستدرك قال عن البزيِّ «تُكلِمَ فيه»، وعبارتُه هذه عن البزيِّ نفسِه لا عن حديثه بمعنى أنَّه يتكلمُ عن البزي حديثاً وتحملهِ للحديث وكأنَّه لم يتعرض للحديث، وإطلاقُ كلمةِ «تُكلِمَ فيه» هي أدنى درجاتِ الجرح، وهي قريبةٌ إلى التعديل كما هو موضحٌ في كتبِ الحديث.

أمَّا في كتابهِ معرفة القراء فإنَّه ذكر ترجمةً رائعةً، وكأنَّه يُدعِّم الحديث ويقوِّيه، وسأنقل لك الكلام برمَّتهِ.

قال الذهبيُّ رحمه الله في كتابه «معرفة القرّاء الكبار»[1] في ترجمة أحمد بن محمد بن عبدالله البزيُّ: هو أبو الحسن البزيُّ المكيُّ المقرىء، قارىءُ مكة، ومؤذنُ المسجدِ الحرامِ، روى له البخاريُّ في تاريخه، والحسنُ بنُ الحباب بنِ مَخْلد، ومحمد بن يوسف، وأذَّن في المسجد الحرام أربعين سنةً، وأقرأ الناس بالتكبير من «الضحى»، وروى في ذلك خبراً غريباً **رواه عنه جماعة.**

ثم ساق الذهبيُّ حديثَ التكبير.... إلى أن قال: قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ، ولم يُخرجه البخاريُّ ولا مسلمٌ.

وقال يعقوب الفَسَويُّ: حدثنا سفيانُ بنُ عُيينةَ قال: رأيت حميداً[2] الأعرجَ يقرأ والنَّاس حوله، فإذا بلغ «والضحى» كبَّر إذا ختم كلَّ سورةٍ. قال:

---

(١) ١/١٧٨.

(٢) هو أبو صفوانٍ المكيُّ، قرأ القرآن على مجاهدٍ ثلاثَ مرات، وروى عن مجاهد وعطاءٍ والزهري، وسمع منه مالك والثوريُّ، وحدَّث عنه ابنُ عيينة، وثقه أبو داود، وكان قارىءَ مكة، وكان كثير الحديث، قال ابنُ عيينة: كان حميدُ أفرضَهم ولم يكن بمكة أحدُ أقرأ منه، اهـ. معرفة القراء ١/٩٨، غاية النهاية ١/٢٦٥.

وحدثنا الحميديُّ قال: سألت سفيانَ بنَ عُيينةَ قلت: يا أبا محمد رأيتُ شيئاً عجيباً ربَّما فعله النَّاسُ عندنا، يُكبرُ القارئُ في شهر رمضان إذا ختم. فقال: رأيتُ صدقةَ بنَ عبدِالله[1] بن كثيرٍ يؤمُّ الناسَ منذ أكثر من سبعين سنةً، فكان إذا ختم القرآن كبَّر. . . اهـ.

قلت: انظر إلى ترجمةِ البزيِّ التي ذكرتها آنفاً فتجدُ أنَّ الذهبيَّ يقوي هذا الحديثَ، وكأنَّه يريد أن يدفع عنه الإنكارَ، وإنَّك تَجدُ ذلك عندما قال: **رواه عنه جماعةٌ**، وكذلك تجد عند سياقه **لرواية يعقوب الفَسَويِّ** فهذا شاهدٌ كبيرٌ على صحةِ الحديث، وناهيك بإمامِ الأئمةِ سفيان بنِ عيينة الذي تُعتبر رؤيته لهذا الفعلِ وعدمُ الإنكارِ تصحيحاً له.

أما ما ذكره ابنُ أبي حاتم بشأن الراوي بـأنَّه ليِّنُ الحـديثِ، فهذه أدنى درجاتِ الجرح وهي قريبةٌ إلى التعديل، وليس هناك غبارٌ على عبارته، خاصةً وقد جاء عملُ الأمَّةِ بهذا الحديث.

وأما ما ذكره الأستاذ الأخضر في «رسالته»[2] بشأن عكرمة بن سليمان بأنَّه شيـخٌ مستورٌ ـ أي مجهولٌ ـ وضعَّفَ الحديثَ بناءً على هذا الوصف وقال: إنَّ المستورَ معناه عند ابن أبي حاتم مجهول، فقد وقع في خطأ وأصابه وهْمٌ، إذ أنَّه جعل كلمةَ مجهولٍ منصرفةً على عكرمة بنِ سليمان، وإسماعيـل بنِ قسطنطين.

ولقد رجعت إلى كتاب ابنِ أبي حاتمٍ فلم يُترجم لعكرمة بنِ سليمان وإنما ترجم لإسماعيل بنِ قسطنطين، حتى إنَّ الذهبيَّ لم يُترجم لعكرمة بنِ سليمان في كتبه إلا في كتابه «معرفة القرّاء، وقال عنه الذهبيُّ: شيخٌ مستور، لا أعلم أحداً تكلم فيه.

---

(١) هو صدقة بن عبدالله بن كثيرٍ، والده القارىء المشهور قارىء مكة عبدالله بن كثير.
(٢) تكبير الختم بين القراء والمحدثين ص ٣٥.

وأمَّا بالنسبةِ لعبارة الفاسي في «العقد الثمين»[1] عندما قال في ترجمة عكرمة بن سليمان: شيخٌ مستورٌ فيه جهالة، تفرّد عنه البزيُّ بحديث مرفوع في التكبير من «والضحى». فنلاحظ أنَّ الفاسي نقل عبارةَ الذهبيِّ وتصرف بها، وعلى كلٍ وإن ذكر الفاسيُّ فكلامُه لا يُعوَّل عليه إذ أنَّ الذهبيَّ من أهل الاستقراء في الرجال ولو كان فيه جهالةٌ لذكره الذهبيُّ.

أمَّا بالنسبة لكلمة مستورٍ فإنَّ لها مدلولاتٍ عند غير البخاريِّ وابنِ أبي حاتمٍ، لأنَّ كلمةَ مستورٍ عند البخاريَّ وابنِ أبي حاتم معناه مجهول. ولْنبحث عن معنى مستور عند غير هذين الإمامين لأنهما لم يُترجما لعكرمة بن سليمان.

معنى المستور:

قال السيوطيُّ رحمه الله: المستورُ هو عدل الظاهرِ خفيُّ الباطنِ[2]، اهـ. بمعنى أنَّه ثبتت عدالتُه ظاهراً أما باطناً فهي مخفيةٌ.

قال النوويُّ: روايةُ المستورِ ـ وهو عدلُ الظاهرِ خفيُّ الباطنِ ـ يحتج بها بعضُ من ردَّ الأولَ، وهو قولُ بعضِ الشافعيين. قال الشيخ ابن الصلاح: يُشبه أن يكون العملُ على هذا في كثير من كتب الحديث في جماعة من الرواة تقادم العهدُ بهم، وتعذّرت خبرتهم باطناً. وقال السيوطيُّ: وصححه النوويُّ في شرح المهذب، اهـ.

أما بالنسبة للمتقدمين، وهم كالشافعي وأحمد بن حنبلٍ، فإنهم لا يقبلون رواية المستور بل لا بدّ من خبرةٍ باطنةٍ، أما عند أبي حنيفة وأتباعه فإنَّه مقبولٌ لأنه يكتفى في قبول الرواية بظهور الإسلام والسلامة من الفسق ظاهراً، وأما عند المتأخرين[3] من الأحناف فإنهم لا يقبلون رواية المستور إلا إذا كان

(١) ١١٨/٦.
(٢) تدريب الراوي ٣١٦/١.
(٣) قواعد في علوم الحديث ص ٣، ٢٠٨.

في الصدر الأول من الإسلام، أي من القرون الأولى ممن شهد لهم النبي ﷺ بقوله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[1].

وحاصـــل الخـــلاف:

أنَّ المستور ـ وهو عـدلُ الظاهـر خفيُّ الباطن ـ يُحتـج به عنـد بعض الشافعية، وهو الراجح وأصبح العمل عليه كما صححه النووي في المهذب، وعند الأحناف ـ أي المتأخرين منهم ـ لا يقبلون روايته إلا إذا كان من القرون الأولى. فإذا نظرت إلى ترجمة عكرمة بن سليمان كانت وفاته كما قال الحافظ ابن الجزري: قبيل المائتين، فيُعلم من ذلك أنه من القرن الثاني بمعنى أنه من القرون الأولى التي شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية والصلاح، فعلى هـذا روايته مقبولة عند الشافعية، وأيضـاً عند الأحنـاف لأنه من القـرون الأولى. فليتنبه فإنه تخريج حسن.

ولْنعد إلى المقرىء «إسماعيل بن قسطنطين»، فإنَّ الذهبيَّ لم يتـرجم لإسماعيل بن قسطنطين إلاّ في كتاب معرفة القرّاء الكبار[2]، وقد ترجم له ابنُ أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل[3]، ولم يجرحه أو يُعدِّله وإنما اكتفى أنه قرأ عليه **الإمامُ الشافعي**.

وأما حكمُ الأستاذ «الأخضرِ» على إسماعيل بن قسطنطين بأنه مجهول فهذا الكلام غيرُ مستقيمٍ علمياً. فإنَّ أبا حاتم وابنه وهما من هما في نقـد الرجال لم يذكرا جهالته، ولو كان فيه جهالة لذكرا ذلك.

---

(١) صحيح البخاري ١٩/٥ بشرح ابن حجر، ومسلم ٨٥/١٦ بشرح النووي.

(٢) ١٤١/١.

(٣) ١٨٠/١، هذا ما توصلت إليه في هذه المسألة وذكرها الأستاذ التهانوني في كتـابه ولعلّ هناك غير هذا الرأي، والمسألة ما تزال تحت الدراسـة والتحقيق عند علمـاء الحديث ولهم فيها آراء.

وأما الذهبيُّ فقد ترجم لإسماعيل بن قسطنطين بقوله عنه: قارىءُ أهلِ مكة في زمانـه، وأقرأ النـاس دهراً، وقـرأ عليه عكـرمة بن سليمـان والإمام محمد بن إدريس الشافعي. وقال عنه ابن الجزريُّ: كان ثقةً ضابطاً قرأ عليه **الإمام محمد بن إدريس الشافعي** وناهيك بالإمام الذهبي الذي يُعدُّ من أهل الاستقراء التامِّ في علم الرجال.

ويكفي في توثيق إسماعيل بن قسطنطين قراءةُ الإمام سيِّد الفقهاءِ وأميرِ المؤمنين في الحديث في عصره **محمد بن إدريس الشافعي**، فإذا روى عن رجل وسكت عنه فهو ثقةٌ فقد كان رضي الله عنه من الأئمة الذين يُرجع إليهم في الجرح والتعديل، لأنه أجلُّ أن يروي عن متهمٍ ولا يبين حالَه، فشأنه أرفع وأعلى من ذلك[1].

ولو كان إسماعيل بن قسطنطين فيه جهالةٌ أو ليس ثقةً لذكر ذلك الأمر الإمامُ الشافعي، خـاصةً وأنَّ إسمـاعيل، هـو شيخ الشـافعي وعرض عليـه القرآن. وقد أورده الخطيب البغدادي في تاريخه[2]، حيث ذكـر في مناقب الشـافعي قراءتـه على إسماعيـل بن قسطـنطين عندمـا قرأ الشـافعي القـرآن بالتسهيل، لأنه قرأ القرآن بقراءة ابن كثير.

روى الخطيب البغدادي بسنده إلى الشافعي، قال: أخبرنا إسماعيل بن قسطنطين قال: قرأت على شِبل بن عبادٍ، وأخبره شبلٌ أنه قرأ على عبدالله بن كثير، وأخبره عبدالله بن كثير أنه قرأ على مجاهدٍ، وأخبره مجاهد أنه قرأ على ابن عباسٍ، وأخبره ابن عباسٍ أنه قرأ على أبي بن كعب، وقال ابن عباسٍ: وقرأ أبي على النبي ﷺ.

---

(١) قواعد في علوم الحديث ص ٢٢١.
(٢) ٢/ ٦٢.

وهـذا الإسنـاد رواه أميـر المؤمنين في عصـره ابن حجـرٍ العسقـلانيُّ رحمه الله في كتابه توالي التأنيس في مناقب محمد بن إدريس، ثم قال الحافظ ابن حجرٍ بعد ذكر هذا الإسنـاد: هذا حـديثٌ حسن متصل الإسنـاد بأئمـة الحديث والقرآن. ولا أعلم أحداً حدَّث بهـذا الحديث عن إسمـاعيل غيـر الشافعي إلا ما يروى عن ابن أبي بزة عن إسماعيل. ورواية ابن أبي بزة وقعت لنا بعلوٍّ في حديث أبي طاهر المخلِّص وفيه التكبير من «والضحى» إلى آخر القرآن، اهـ[1].

قلت: هذا أكبر تعديلٍ لإسماعيل بن قسطنطين ولم يبق هنالك جهالةٌ كما توهم الأستاذ الأخضر. ويتبيّن أنَّ «إسماعيل» ثقةٌ والحديث صحيح لأن ابن حجر ساق روايـة ابن أبي بزة تـأييداً لهـذه السنّة. رحمـك الله يا أميـر المؤمنين في الحديث، ونوَّر الله مرقدك، وأنزل عليك النور إلى يوم القيامة، فقد كنت ذابًّاً عن سنّة الرسول ﷺ.

وإسمـاعيل بن قسـطنطين قـد وثّق من قبل الإمـام الشافعي، والإمـام الذهبي، والحافظ ابن الجـزريِّ، وتلميذه أميـر المؤمنين ابن حجرٍ، فهؤلاء الأئمة وأقطاب العلماء فمن الناسُ بعدهم. . . . ؟.

وبقي شيءٌ واحدٌ في هذا الباب، وهو إطلاقُ أبي حاتمٍ وابنه والعقيليِّ على حديث التكبير هذا حديـث منكر، أو منكر الحديث.

قلت: ليست هذه الإطلاقـاتُ على الحديث حجـةً في ردِّ الحديث، وإنْ جعلها منكرُ التكبيرِ سنداً في ردِّ حديث البزيِّ.

---

(١) توالي التأنيس ص ٢٥٩، وانظر تعليق العلامة الشيخ أحمد شاكر على كتاب الرسالة للإمام الشافعي ص ١٤.
هذا الاسم هو الأصح وما جاء في النسخ المطبوعة أن اسمه «توالي التأسيس» فغلط كما أفادني الشيخ عبدالله بن الصديق الغماري.

أولاً: علينا أن نعرف معنى منكر. قال في البيقونيّة:

والمنكرُ الفردُ به راوٍ غدا تعديلُه لا يحملُ التفرّدا

فالمنكرُ هو الحديث الذي لا يُعرف متنُه من غير جهة راويه، بمعنى أنَّ ذلك الراوي انفرد به.

قال السيوطيُّ في التدريب[1]: هو قسمان:

القسم الأول: المنكرُ المخالفُ لما رواه الثقاتُ، وقال العراقيُّ: لا يلزمُ شذوذُ السندِ ونكارتُه وجودَ ذلك الوصفِ في المتن.

القسم الثاني: هو الفرد الذي ليس في رواته من الثقةِ والإتقان ما يحْملُ معه تفرَده، اهـ.

وهذا باختصارٍ، وهناك أقسام وتفريعات، قد تركتها لطولها. أما إطلاق كلمةِ منكرٍ فتختلف عند المحدثين، وقد أوضح ذلك الإشكالَ حافظُ الهند الإمامُ اللكْنويُّ رحمه الله في كتابه الجليل «الرفع والتكميل» فأفاد وأجاد، وكان كلامُه كالدرر، وها أنا أنقل كلامَه برمَّتِهِ.

قال رحمه الله[2]: «إيقاظ» في الفرق بين قولهم: حديث منكر، ومنكر الحديث، ويروي مناكير. بين قولهم: هذا حديث منكر، وبين قولهم: هذا الراوي منكر الحديث، وبين قولهم يروي مناكير فرقٌ، ومن لم يطَّلعْ عليه أزلَّ وأضلَّ وابتلي بالغَرْق. ولا تظنن من قولهم: هذا حديثٌ منكرٌ أنَّ راويَه غيرُ ثقةٍ. فكثيراً ما يُطلقون النكارةَ على مجرد التفرد، وإنْ اصطلح المتأخرون على أنَّ المنكرَ هو: الحديث الذي رواه ضعيفٌ مخالفاً لثقةٍ، وأما إذا خالف

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٣٩.

(٢) الرفع والتكميل ص ١٤٣.

الثقةُ غيرَهَ من الثقات فهو شاذٌ؛ وكذا لا تظنن من قولهم: فلانٌ روى المناكير، أو حديثه هذا منكر ونحوَ ذلك: أنّه ضعيفٌ، اهـ.

قال السيوطيُّ في التدريب[1]: وقع في عباراتهم أنكرُ ما رواه فلان كذا، وإن لم يكن ذلك والحديث ضعيفاً.

وقال ابنُ عدي: أنكـرُ ما روى بُـريد بن عبـدالله ابنُ أبي بردة: «إذا أراد الله بأُمَّةٍ خيراً قبض نبيَّها قبلها»[2]، قال: وهذا طريقٌ حسنٌ، رواته ثقاتٌ، وقد أدخله قومٌ في صِحاحِهم والحديثُ في صحيح مسلم؛ وقال الـذهبي: أنكرُ ما للوليدِ بنِ مسلمٍ: حديثِ حفظِ القرآن [3]، وهو عند الترمذيِّ وحسَّنه، وصححه الحاكمُ على شرط الشيخين.

ثم قال اللكنويُّ نوَّر الله قبره ـ بعد أنْ نقل كلامَ الذهبيِّ في ميزانه عند ترجمةِ أبان بنِ جبلة الكوفيِّ، وترجمةِ سليمان بنِ داود اليماميِّ ـ: إنَّ البخاريَّ قال: كلُّ من قلتُ فيه منكرُ الحديثِ فلا تحِلُّ الروايةُ عنه، اهـ.

ثم انظر إلى جمال كلامه رحمه الله تعالى قال: فعليك يا من ينتفعُ من الميزانِ وغيرهِ من كتب أسماء الرجال **ألَّا تغترَّ** بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهلِ النقدِ في الأسفار، بل يجب عليك **أن تتثبت** وتفهم أنَّ المنكر إذا أطلقه البخاريُّ على الراوي فهو ممن لا تحِلُّ الروايةُ عنه، وأمـا إذا أطلقه أحمد ومن يحذو حذوه فلا يلزمُ أن يكون الراوي ممن لا يُحتج به.

---

(١) ١/٢٤٣.

(٢) شرح النووي على مسلم ١٥/٥٢، وتتمة الحديث: «فجعله لهـا فرطـاً وسلفاً بين يديها، وإذا أراد هلكةَ أمةٍ عذَّبها ونبيُّها حيٌّ وهو ينظر، فأقرَّ عينه بهلكتها حين كذبوه وعصوا أمره».

(٣) هو حديث حفظ القرآن عندما جاء عليٌّ وشكـا من تفلُّتِه القـرآنَ من صدره فعلَّمـه الرسولُ ﷺ أن يصلي ويدعي..... الحديث أخرجه الترمذي ١٣/٧٥ بشرح ابن العربي.

وألاّ تبادِرَ بحكمِ ضعفِ الراوي بوجود «أنكرُ ما روى» في حق روايته في الكامل. والميزان ونحوهِما، فإنَّهم يُطلقون هذا اللفظَ على الحديث الحسن والصحيح أيضاً بمجرد التفرد.

وأنْ تُفرِّقَ بين قولِ القدماءِ: هذا حديثٌ منكر، وبين قولِ المتأخرين هذا حديث منكر. فإنَّ القدماء كثيراً ما يُطلقونه على مجرد ما تفرّد به راويه وإن كان من الأثباتِ، والمتأخرون يطلقونه على رواية راوٍ ضعيفٍ خالف الثقات[1]، اهـ.

رحم الله اللكنويَّ فلو شدَّ طالبُ العلمِ الرحالَ من شرقِ الأرض إلى مغربها من أجل هذا الكلامِ لكانت رحلتُه قليلةً.

فإذا علمت الآن أنَّ أبا حاتمٍ رحمه الله ـ وهو من المحدثين المتقدمين ـ لمّا قال عن حديثِ التكبير: هذا حديثٌ منكر، فإنما يقصد أنَّ هذا الحديثَ منفردٌ، انفرد به البزيُّ عن غيرِه، لا أنَّه منكرٌ بمعنى الضعيف. وعباراتُ الإنكارِ لا تؤثر عليه فقد أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه على شرط الشيخين، وجاء التواترُ ـ أي تواترُ الأمَّة ـ **على فعله**.

ورحم اللّهُ الذهبيَّ فقد قال كلمةً رائعةً في ترجمة البزي في معرفة القراء تؤيد أنَّ الإنكارَ بمعنى الانفراد. قال الذهبيُّ: أقرأ الناسَ دهراً بالتكبير من «والضحى» **وروى في ذلك خبراً غريباً**... ثم ساق رحمه الله حديثَ التكبيرِ الذي رواه الحاكمُ في مستدركه.

---

(١) كحديث الاستخارة المعروف الذي رواه البخاري ٤/٢٧٦، قال عنه أحمد: هذا حديث منكر.
قلت: لا يؤثر قول أحمد المذكور فإن مراده بمنكر الفرد المطلق، وإن كان راويه ثقةً وقد جاء عنه ذلك في حديث «إنما الأعمال بالنيات» لكونه فرداً مطلقاً باعتبار أوله، ويكفي الحديثين صحةً وجودُهما في صحيح البخاري.

وكان قوله عنه «خبراً غريباً» أي بمعنى الانفرادِ، والحديثُ كما علمت انفرد به البزيُّ عن غيره من الرواةِ. والبزي قد وثّقه الحافظُ ابنُ الجزريِّ بقوله: «**أستاذٌ محققٌ ضابطٌ مُتّقِنٌ**».

فإن قلت: إنَّ الجزريَّ هو مقرئٌ، ولا يعول عليه في التوثيق.

قلت: هذا قولٌ باطلٌ مردودٌ فالجزريُّ كما أنَّ له يداً طولى في علم القراءات ومن المحققين في هذا الفن، كذلك في الحديث، وإذا وثق رجلاً يكون توثيقُه حجةً. وخاصةً أنَّ ابن حجرٍ العسقلاني من تلاميذه فكفاه في ذلك قدراً، وكذلك استلامُه مشيخةَ دارِ الحديث الأشرفية التي لا تعطى إلا لمن كان من المتضلعين الحاذقين في فن الحديث.

وعلينا أنْ نَعرفَ أنَّ حديثَ التكبيرِ إنّما هو مسلسلٌ بالقراء، قال ابن الجزري:

في كل حالٍ ولدى الصلاةِ   سُلسِلَ عن أئمةٍ ثقاتِ

وقد أورد حديث التكبير مسلسلاً الإمام المسنِدُ المحدثُ محمدُ عابدٍ السنديُّ في كتابه حصر الشارد من **طريق السخاوي عن ابن حجر العسقلانيِّ**. ثم قال السخاويُّ: هذا حديثٌ حسنُ التسلسلِ بالقراءِ أخرجه الحاكمُ في مستدركه عن محمدِ بنِ عبدالله بنِ محمدٍ المقري، عن محمدِ بنِ عليٍ الصائغِ، عن البزيِّ وقال: إنَّه صحيحُ الإسنادِ ولم يخرجاه؛ ورواه البيهقيُّ في الشعب عن الحاكم، عن عبدالله بنِ محمدِ بنِ زياد العدلِ، عن أبي بكرٍ محمدِ بنِ إسحاق بنِ خزيمة، عن ابن أبي بزة لكن لم يذكر فيه النبيَّ ﷺ، وقال ابنُ خزيمة: أنا خائف أن يكون ابن أبي بزة أو عكرمة بن سليمان قد أسقط من هذا شِبلاً، يعني بينَ إسماعيل وابنِ كثيرٍ.

قال السخاويُّ: وهو مُنتقدٌ فقد صرح الشافعيُّ بقراءةِ إسماعيل على ابنِ كثير، وأثبت الذهبيُّ بل قال: إنَّه آخرُ من قرأ عليه. قال ابن الجزريُّ: وقد

صحت قراءةُ إسماعيل على ابنِ كثيرٍ نفسهِ، وعلى شِبل ومعروفٍ عن ابنِ كثير والله أعلم.

قلت ـ القائل المحدثُ السنديُّ ـ: والحديث مسندٌ متصلٌ من رواية البزيِّ عن عكرمة عن إسماعيل عن ابنِ كثيرٍ، وهذا غيرُ قادحٍ في اتصال طريقِ ابنِ كثيرٍ، وأما ما نقله السخاويُّ من أنَّ الذهبيَّ تعقب تصحيحَ الحاكمِ لهذا الحديثِ أنَّ البزيَّ قال فيه أبو حاتمٍ: إنَّه ضعيفٌ، وقال أبو جعفرٍ العقيليُّ: إنَّه منكر الحديث يوصل الأحاديث، اهـ؛ فطعنه غيرُ مؤثرٍ هنا، وذلك لأن الشيخَ ابنَ الجزري رحمه الله قال في النشر: إنَّ البزيَّ كان إماماً في القراءة محققاً ضابطاً متقناً لها ثقةٌ فيها، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذناً بالمسجد الحرام.

ثم قال السندي: وهذا التكبير في خاتمة السورة من الضحى إلى أن يختم مُلحقٌ بكيفية الأداء التي هو ثقةٌ فيها ضابطٌ لها محققٌ مُتقِنٌ، فلا يقدحُ في ذلك كونُه ضعيفَ الحديث في غير ما يتعلق بالقراءة.

والبزيُّ لم ينفرد برفعه فقد قال السخاويُّ في «الجواهر المكللة»: للحديث هذا طريق أخرى. فرواه أبو يعلى الخليليُّ: أخبرنا جدي، أنا عبدالرحمن بن أبي حاتمٍ، أنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، أخبرنا الشافعيُّ، قال: قرأت على إسماعيل بنِ عبدِالله، قال: قرأت على ابن كثيرٍ به، وكذا أورد الحاكمُ في مستدركه هذا الإسنادَ خاصةً عن الأصمِّ عن ابنِ عبدِالحكم به، اهـ حصر الشارد[1].

قال العلامة محمدُ عابدٍ السنديُّ: أروي ـ أي حديث التكبير ـ عن عمي الشيخِ محمد حسين الأنصاريِّ، عن أبيه الشيخِ محمد مراد بنِ يعقوب الأنصاريِّ السنديِّ، عن الشيخِ محمدِ هاشمٍ السنديِّ، عن الشيخ عبدالقادر

(١) حصر الشارد للسندي، مخطوط.

مفتي مكة الحنفيِّ، عن الشيخ حسن العُجَيْميِّ، عن نورالدين علي بن محمد بن عبدالرحمن بن محمد محدث اليمن المقري عبدالرحمن بن علي الديبع الشيباني اليزيدي الشافعي، عن الشمس محمدِ بن الصدِّيق الخاص، عن والده الصدِّيق ابنِ محمد الخاص، عن السيد الطاهر بن حسين الأهدل، عن المقري الوجيه الشيخ عبدالرحمن بن علي الديبع الشيباني، عن الحافظ الشمس محمد بن عبدالرحمن السخاوي.

قال السخاوي: قرأت عالياً بثلاث درجاتٍ على أستاذنا إمامِ الناس أبي الفضل العسقلانيِّ رحمه الله، قلت له: قرأتم على أبي الفرج بنِ حماد، أنا أبو النور الدبوسي، أنا أبو الحسن بن المقير، عن أبي القاسم نصر بن نصر العُكبري، أنا أبو القاسم ابن البشري، أنا أبو طاهر الذهبي، ثنا يحيى بن محمد بن صاعد، قال هو وابنُ مخلد واللفظ له: ثنا البزيُّ هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، قال: قرأت على عكرمة بن سليمان، قال: قرأتُ على إسماعيل بنِ عبدالله بنِ قسطنطين فلما بلغت ﴿والضحى﴾ قال: كبِّر حتى تختم مع خاتمة كلِّ سورةٍ، فإني قرأت على عبدالله بن كثيرٍ فأمرني بذلك، وأخبرني ابنُ كثيرٍ أنَّه قرأ على مجاهدٍ فأمره بذلك، وأخبره مجاهدٌ أنَّه قرأ على عبدالله بنِ عباسٍ فأمره بذلك، وأخبره عبدالله بن عباسٍ رضي الله عنه أنَّه قرأ على أبي بنِ كعب رضي الله عنه فأمره بذلك، وأخبره أُبيٌّ رضي الله عنه أنَّه قرأ على النبي ﷺ فأمره بذلك.

قال السخاويُّ: هذا حديثٌ حسنُ التسلسلِ بالقرّاء. أخرجه الحاكمُ في مستدركه، وقال: إنَّه صحيحُ الإسنادِ، ولم يخرجاه ورواه البيهقيُّ في الشعب، اهـ حصر الشارد.

قلت: إذا نظرنا إلى كلامِ السخاوي رأيناه يُقرُّ صحةَ الحديث بل تراه أتى بطرق أخرى حتى يقويَ صحةَ الحديث، ويكفي في ذلك أنَّه روى الحديث عن شيخه أمير المؤمنين في عصره ابن حجرٍ العسقلاني، ولو كان فيه

ضعفٌ لأشار إلى ذلك السخاويُّ أو شيخُه ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ. فهذه براهينُ قويةٌ في صحة حديث التكبير.

وقد أورد حديثَ التكبير مسلسلاً بالقراء العلامةُ المحدِّث محمد عبدالباقي الأيوبي المدني ودافع عنه أتمَّ دفاعٍ، وقد رواه من طريق السخاوي عن ابن حجر العسقلاني.

قال المحدثُ الأيوبيُّ بعد ذكرِه الحديثَ: قال السخاويُّ: هذا حديث حسنُ التسلسلِ بالقراء، وقال هو والشمسُ ابن الجزري: أخرجه الحاكم في مستدركه عن أبي يحيى محمد بن عبدالله المقري، عن محمد بن علي الصائغ، عن البزيِّ، وقال: إنَّه صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرجاه، وتُعقب تصحيحَ الحاكمِ بوجوهٍ:

الأول: أنَّ البزيَّ قال فيه أبو حاتمٍ: إنَّه ضعيفُ الحديثِ، وقال أبو جعفرٍ العقيليُّ: إنَّه منكرُ الحديث يوصلُ الأحاديث.

والثاني: سقوطُ شِبلِ بنِ عبادٍ بن إسماعيل وابن كثير، قال ابنُ خزيمة: أنا خائفُ أن يكون ابنُ أبي بزة أو عكرمةُ بنُ سليمان قد أسقط من هذا الإسنادِ شِبلاً.

والثالث: أنَّه رواه البيهقيُّ في الشعبِ عن الحاكم عن محمد بن عبدالله بن زياد العدل، عن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، عن أبي بزة ولم يذكر فيه النبي ﷺ.

وأجيب عن الأول بأنَّ البزيَّ ثقةٌ في القراءة ضابطٌ مُتقِنٌ محقق، قال ابنُ الجزريِّ في النشر في البزيِّ: إنَّه كان إماماً في القراءة محققاً ضابطاً متقناً لها ثقةٌ فيها، انتهت إليه مشيخةُ الإقراءِ بمكة، وكان مؤذناً بالمسجد الحرام، انتهى.

قال ابن الطيبِ: وهذا التكبيرُ في خاتمةِ السورِ من والضحى إلى أن

يختم مُلحقٌ بكيفيةِ الأداء التي هو ثقةٌ فيها ضابطٌ لها محقق متقن، فلا يقدح في ذلك كونُه ضعيفَ الحديث في غيرِ ما يتعلق بالقراءة.

وعن الثاني: أنَّه صحَّ قراءةُ إسماعيلَ على ابنِ كثيرٍ، قال السخاويُّ: صرّح الشافعيُّ بذلك وأثبتها الذهبيُّ بل قال: إنه آخر من قرأ عليه.

ثم قال السخاويُّ ـ بعد نقله كلامَ ابنِ خزيمةَ ـ قلت: ولم يُسقط واحد منهما فقد صحت قراءةُ إسماعيل على ابنِ كثيرٍ نفسِه، وعلى شِبل ومعروفٍ عن ابن كثير.

وعن الثالث: بأنَّ رفعه هو الصحيح، لأنَّ الروايات قد تضافرت عنه برفعه ومدارها كلُّها على البزي فتفرد فيما هو ثقة فيه ضابط له، اهـ[1].

وخلاصة الكلام في هذا المقام: أنَّ حديث التكبير ليس ضعيفاً بل هو صحيح، وأنَّ البزيَّ وإن كان ضعيفَ الحديثِ على رأي من ضعفه أو لينه، وليس كذلك، فلا يقدح ذلك في صحة التكبير لأنه جاء من طريق القراء مسلسلاً.

وسترى ما تقرُّ به عينك، ويثلج صدرك، ويريح قلبك من تواتر الحديث. وخاصةً إقرارُ إمام الحديث والفقه في عصره محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله على صحته بقوله: يا أبا الحسن لئن تركتَ التكبير لتتركنَّ سنةً من سنن نبيك ﷺ.

وكذلك رواية الحديث عن إمام السنة أحمد بن حنبل عن أبي بكر الأعين، وكفى البزيَّ فخراً أن رواه عنه أحمد بن حنبل رحمه الله.

---

(١) المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة ص ٢٤٨.

الباب الثالث

سنة التكبير عند المفسرين

لقد ذكرت في الباب السابق عن ورود التكبير عند المحدثين، وتوصلت بحمد الله وفضله إلى أنَّ الحديث ليس مردوداً عند المحدثين. وأذكر هنا أقوال المفسرين في التكبير تقويةً للحديث حتى لا يبقى في النفس شيءٌ عن هذا الحديث. أقول ومن الله أستمد العون والسداد:

قال الآلوسي رحمه الله في تفسيره «روح المعاني»[1] عند تفسير سورة الضحى: ونُدِب التكبيرُ عند خاتمة هذه السورة الكريمة وكذا بعدها إلى آخر القرآن العظيم، فقد أخرج الحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقيُّ في الشعب من طريق أبي الحسن المقرىء قال: سمعت عكرمة بن سليمان يقول: قرأت على إسماعيل بن قسطنطين، فلما بلغت «والضحى» قال: كبِّر عند خاتمة كل سورةٍ حتى تختم، فإني قرأت على عبدالله بن كثير، فلما بلغت «والضحى» قال: كبِّر حتى تختم، وأخبره عبدالله بن كثير أنه قرأ على مجاهدٍ فأمره بذلك وأخبره أنَّ ابن عباسٍ رضي الله تعالى عنهما أمره بذلك، وأخبره أنَّ أُبيَّ بن كعب أمره بذلك، وأخبره أنَّ النبي ﷺ أمره بذلك.

وكان ذلك منه عليه الصلاةُ والسلام فرحاً بنزول الوحي بعد تأخرهِ وبطئه

---

(١) ٣٠/١٦٥.

حتى قيل ما قيل، وعلى ذلك عملُ الناسِ اليوم، **والحمد لله رب العالمين. . اهـ.**

وقال القرطبيُّ رحمه الله في تفسيره[1] عند تفسير «والضحى»: يُكبِّرُ القارئُ في رواية البزيِّ عن ابنِ كثيرٍ، ولا يكبِّرُ في قراءة الباقين لأنها ذريعةٌ إلى الزيادةِ في القرآن.

قلت ـ القائل القرطبيُّ ـ: القرآن يثبت نقلاً سوره وآياتُه وحروفُه، لا زيادةَ فيه ولا نقصان، فالتكبيرُ على هذا ليس بقرآنٍ. فإنْ كان بسم الله الرحمن الرحيم المكتوبُ في المصحف ليس بقرآنٍ فكيف بالتكبيرِ الذي ليس هو بمكتوبٍ، أما أنَّه ثبت سنةً بنقل الآحاد فاستحبَّه ابنُ كثيرٍ لا أنَّه أوجبه فخطَّأ من تركه، اهـ.

ثم ساق القرطبيُّ حديثَ البزيِّ الذي رواه الحاكمُ في مستدركه تقويةً وحجةً لهذا الفعل.

وقال النيسابوريُّ في تفسيره[2]: وساق حديثَ التكبيرِ. . . ثم قال: ورُوِيَ عن الشافعيّ أنَّه رأى التكبير سنةً في خاتمة «والضحى» إلى آخر القرآن، وهكذا رُوِيَ عن قنبلٍ. قال العلماء: لا نقول لا بد لمن ختم أن يفعله، ولكنه من فعله فقد أحسن ومن تركه فلا حرج، اهـ.

وقال الإمامُ العلامةُ مولى الروم الشيخُ إسماعيل حقي البروسوي في تفسيره[3] ما نصه: ولما نزلت سورةُ والضحى كبَّر ﷺ فرحاً بنزول الوحي فصار سنةً: الله أكبر، أو لا إله إلاّ الله والله أكبر. . . ثم ساق حديث البزي الذي رواه الحاكم في مستدركه.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٠/١٠٣.

(٢) ٣٠/١٢٠.

(٣) روح البيان ١٠/٤٦٠.

ونُقل عن الشافعي رضي الله عنه أنَّه قال للبزيِّ: إذا تركتَ التكبير من والضحى إلى الحمد في الصلاة وخارِجها فقد تركت سنةً من سنن نبيك ﷺ. ثم قال: لقد ثبت نصه عن الإمامين الشافعي وأحمد رحمهما الله، ولم أطَّلعْ على نصٍّ في ذلك لأبي حنيفة ومالكٍ رحمهما الله. . . اهـ.

وقال العلامة المحقق الخطيب الشربيني في تفسيره[1]: ولما نزلت ـ أي سورة والضحى ـ كبَّر النبي ﷺ فسُنَّ التكبيرُ آخرها، اهـ.

قلت: الفقيه الشربيني عالمٌ محقق في المذهب الشافعي، وعليه الاعتماد في كثيرٍ من المسائل الفقهية.

وقد أورد العلامةُ المحدث البغويُّ رحمه الله في تفسيره[2] فقال: والسنةُ في قراءةِ أهلِ مكة أن يُكبِّر من أول سورةِ «والضحى» على رأس كلِّ سورةٍ حتى يختم، فيقول: الله أكبر. . . ثم ساق حديث التكبير. . ، اهـ.

وأورده الخازن في تفسيره قال: والسنةُ في قراءةِ أهلِ مكة أنْ يُكبِّر من أول سورةِ «والضحى» على رأس كلِّ سورةٍ حتى يختم القرآن. . . ، اهـ.

وقد أورده خاتمةُ الحفاظ الإمامُ السيوطي رحمه الله في تفسيره[3]، وكذلك أورده الإمامُ الحافظ ابنُ كثيرٍ رحمه الله في تفسيره وقد نقلت إليك الكلامَ برمَّته.

قال رحمه الله[4]: وروينا من طريق أبي الحسن أحمد بنِ عبدالله بنِ أبي بزَّة المقرىء، قال: قرأتُ على عكرمةَ بن سليمان، وأخبرني أنَّه قرأ على إسماعيل بن قسطنطين وشِبل بن عبَّادٍ فلما بلغت «والضحى» قالا لي: كبِّر

---

(١) السراج المنير في الإعانة على تفسير بعض كلام ربنا الخبير ٤/٤٦٠.
(٢) تفسير البغوي ٧/٢٦٢.
(٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٦/٣٦٠.
(٤) تفسير ابن كثير ٤/٥٢١.

حتى تختم مع خاتمةِ كلِّ سورة فإنَّا قرأنا على ابنِ كثير فأمرنا بذلك، وأخبرنا أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أنه قرأ على ابن عباسٍ فأمره بذلك، وأخبره ابن عباس أنه قرأ على أبيِ بنِ كعبٍ فأمره بذلك، وأخبره أُبي أنه قرأ على رسول الله ﷺ فأمره بذلك.

فهذه سنةٌ تفرد بها أبو الحسن أحمد بنُ محمد بنِ عبدالله من ولد القاسم بن أبي بزَّة وكان إماماً في القراءات. فأما في الحديثِ فقد ضعفه أبو حاتمٍ الرازيُّ وقال: لا أحدِّثُ عنه، وكذا أبو جعفر العُقَيليُّ قال: هو منكر الحديث.

لكن حكى الشيخ شهابُ الدين أبو شامة في شرح الشاطبية عن الشافعي أنَّه سمع رجلاً يُكبِّر هذا التكبيرَ في الصلاة فقال: أحسنتَ وأصبتَ السنة، وهذا يقتضي صحةَ الحديث، اهـ.

ولقد ذكرت في الصفحات السابقة في باب «أقوال المحدثين» معنى قولهم: منكر الحديث، وقلت بأنها لا تقتضي الضعف على الدوام، بل تقتضي التفرد.

وقد رأيت أن معظم المفسرين قد أكدوا على سنّة التكبير وهم من هم ما بين حافظٍ ومحدثٍ، وفقيهٍ، ومقرىءٍ، وناهيك بالإمام ابن كثير الذي صحح الحديث بمجرد أنَّ الإمام الشافعي أكّد على هذه السنّة.

الباب الرابع

سُنَّةُ التكبيرِ عند الفقهاءِ

أعودُ فأذكِّر إنَّ تضعيفَ حديثٍ من الأحاديثِ النبوية ليس أمراً سهلاً، بل على الإنسان أن يستقرأ أقوال المحدثين، والمفسرين، والفقهاء قبل أن يصدر الحكم على الحديث.

وكما مرّ معنا إنَّ التكبير قد صح عن البزيِّ، وتواتر ذلك حتى وصل إلينا بالأسانيد المتواترة عمن يستحيل تواطؤهم على الكذب. بقيَ أنَّ نعلم، أن التكبيرَ قد ورد وصح عن الإمامِ الشافعيِّ، وروايةٍ عند الإمام أحمد بن حنبل.

وقد اعترض «الأستاذ الأخضر» على من يقولُ: إنَّ التكبير قد ورد عن الشافعي فقال في ص **٥٣** من كتابه ما نصّه[١]: وأما ما رد بعضهم كما تقدم من أنَّ الشافعيَّ رحمه الله تعالى قد قال بسنته فلا يثبت، ولم أجد في كتاب الأم للإمام، ولا في حواشي المذهب من قال به، وعلى هذا فكلُّ روايةٍ رويت عن الإمام الشافعي بخصوص التكبير لا أصل لها، ومن قال: إنَّ التكبيرَ من مذهب الشافعية فقد أخطأ. . اهـ.

قلت: لا أدري على أي دليل اعتمد حتى ردَّ كلام الشافعي وقال: لا أصل له. إنَّ كونَ التكبيرِ ليس موجوداً في كتاب الأم لا يعني هذا أنَّه ليس موجوداً في المذهب، وهل جميعُ مسائل الشافعيةِ مدونةٌ في الأم. . .؟ اللهم لا، نعم إنَّ كتابَ الأم جاء بأصولِ المذهبِ، وهناك كثيرٌ من الفروع لم

---

(١) تكبير الختم بين القراء والمحدثين.

يذكرها الشافعيُّ في الأم، لكنها استُدرِكتْ من قبل فقهاء الشافعية بعده.

وعلى كلٍ أقول حتى يطمئنَّ القلبُ: إنَّ التكبير قد ورد عن الشافعي وصحَّ في المذهب، وقد أورده الإمامُ المجتهد المحدِّثُ المقرىءُ أبو شامة رحمه الله في كتابه[1] حيث قال: عن أبي عمروٍ بسنده إلى البزيِّ قال: قال لي محمد بن إدريس الشافعيُّ رضي الله عنه: إن تركت التكبيرَ فقد تركت سنةً من سنن نبيك ﷺ.

وروى بعضُ علمائنا عن الحسن[2] بنِ محمد بن عبدالله بنِ أبي يزيد القرشيِّ قال: صليت بالناس خلف المقامِ بالمسجد الحرام في التراويح في شهر رمضان فلما كان ليلةُ الختمِ كبرت من خاتمة والضحى إلى آخر القرآن في الصلاة، فلما سلمتُ التفتُ، وإذا أنا بأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعيِّ رضي الله عنه قد صلى ورائي، فلما أبصرني قال لي: أحسنت، وأصبت السنة.. اهـ.

وقد أورد هذه الحكايةَ عن الشافعي ابنُ كثيرٍ رحمه الله في تفسيره، وقد قال بصحةِ الحديث لأنَّ الشافعيَّ استحسن التكبيرَ، وقال: إنَّه سنةٌ وكذلك أوردها الجعبريُّ[3] في شرحه للشاطبية، وأنت تعلمُ أنَّ ابنَ كثير والجعبريَّ وأبا شامة من أكابر الشافعية، وناهيك بالإمام المجتهد أبي شامة الذي جمع

---

(١) إبراز المعاني ص ٧٣٦.

(٢) هو أبو محمد المكيُّ المقرىء، قرأ على شِبل بن عبَّادٍ عن ابن كثير، وذكر الهذليُّ أنَّه قرأ أيضاً على عمروِ بن قيسٍ. روى القراءة عنه حامد بن يحيى البلخيُّ، وأحمد بن محمد بن أبي بزة أمَّ بالمسجد الحرام، وروى عن الشافعي رحمه الله، اهـ. غاية النهاية ١/٢٣٢.

(٣) هو الشيخ إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجَعْبَرِيُّ السلفي نسبةً إلى طريق السلف، شيخ بلد الخليل عليه السلام، محقق حاذق ثقةٌ كبير، شرح الشاطبية والرائية، ولد في (ربض) قلعة جَعْبَر، استوطن بلد الخليل عليه السلام، توفي سنة ٨٣٢ هـ. اهـ. غاية النهاية ١/٢١، معرفة القراء ٢/٧٤٣.

من العلوم: كالفقه والقراءات والحديث ما لم يجمعه غيرُه في عصره. والذي قال عنه الإمامُ العلامةُ أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ العلامةِ تاجِ الدين بن إبراهيم الفزاري شيخ الشافعية، وابن شيخهم: سمعت والدي يقول: عجبت لأبي شامة كيف قلد الشافعيَّ؟.

وكذلك مرَّ معنا أنَّ التكبير أورده الخطيبُ الشربيني في تفسيره وهو شافعي المذهب، وكذلك السيوطيُّ وهو شافعيٌّ. وكذلك أورده مقرىء الدنيا في عصره الحافظُ ابن الجزريُّ رحمه الله فهؤلاء أئمة الشافعية؛ فعجباً لمن قال: إنَّ التكبير ليس وارداً عن الشافعيِّ، ولم يرو في المذهب!!

ومن خطَّأ هؤلاء الأئمةَ فإنَّه أولى بالخطأ منهم.

وقد أفتى بسنَّة التكبيرِ خاتمةُ المحققين في المذهب الشافعي ابنُ حجر الهيتميُّ وأنقل إليك فتواه في المذهب حتى تعلمَ أن الذي يقول: إنَّ التكبيرَ لا يوجد في كتب الشافعية، لو رجع واستقرأ أقوالَ المذهبِ وكتبَه لوجد ذلك..

سئل رحمه الله[1]: هل ورد حديثٌ صحيحٌ في مشروعيةِ التكبيرِ أواخرَ قصارِ السور.

فأجاب رحمه الله: حديثُ التكبير ورد من طرقٍ كثيرةٍ عن أحمد بنِ محمد بن أبي بزة، قال: سمعتُ عكرمة بنَ سليمان يقول: قرأتُ على إسماعيل بنِ عبدالله بنِ قُسطنطين، فلما بلغت والضحى قال لي: كبِّر عند خاتمةِ كلِّ سورةٍ حتى تختمَ، وأخبره أنَّه قرأ على مجاهدٍ فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أنَّ ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما أمره بذلك، وأخبره ابنُ عباسٍ بأنَّ أُبيَّ بن كعبٍ أمره بذلك، وأخبره أُبيُّ بن كعبٍ أنَّ النبيَّ ﷺ أمره بذلك.

وقد أخرجه الحاكمُ في مستدركه وقال: حديثٌ صحيحُ الإسنادِ، ولم يُخرجه البخاريُّ، ولا مسلِّم.

---

(١) الفتاوى الحديثية ص ٢٢٤.

وقد يعارضُه تضعيفُ أبي حاتمٍ والعُقَيليُّ للبزيِّ، ويجاب: بأنَّ هذا التضعيفَ غيرُ مقبولٍ، فقد رواه عن البزيِّ الأئمةُ الثقات وكفاه فخراً قولُ إمامِنا الشافعيِّ رضي الله عنه للبزيِّ: إن تركت التكبيرَ فقد تركت سنةً من سنن نبيك ﷺ. وقال ابنُ كثيرٍ: وهذا يقتضي صحةَ الحديث.

ومما يقتضي صحتَه أيضاً أنَّ أحمد بنَ حنبلٍ رواه عن أبي بكر الأعين[1] وكان أحمدُ يجتنبُ المنكراتِ، فلو كان منكراً ما رواه، وقد صح عند أهلِ مكة فقهاءِهم، وعلماءِهم، ومن روى عنهم، وصحتُه استفاضت وانتشرت حتى بلغت حدَّ التواترِ.

وسئل رحمه الله: التكبيرُ عند ختم القرآن أواخر السور في الصلاة هل هو سنةٌ.

فأجاب: نعم هو سنةٌ في الصلاة، كما نصَّ عليه الشافعيُّ، وشيخُه سفيانُ بنُ عيينةَ وابنُ جريجٍ وغيرهم، ونقله جماعةٌ من أئمتنا المتأخرين كأبي شامة والسخاويِّ والجعبريِّ وابنِ جملة خطيب المسجد الأمويِّ. وناهيك بأبي شامة الذي قال عنه التاج الفزاري: عجبت له كيف قلَّد الشافعيَّ؟ وأفتوا به من يعمل به في صلاة التراويح، وردوا على من أنكر ذلك... اهـ.

وهذه فتوى أخرى له، وتعلم تماماً أن كتب ابن حجر الهيتمي معتمدةٌ في المذهب، وإليك نصَّ فتوى أخرى له من كتابه «الفتاوى الكبرى»[2].

---

(١) هو الإمامُ الحافظ أبو بكرٍ محمدُ بن أبي عتابٍ الحسن بن طريف البغداديُّ، أحد الأثبات، حدَّث عن روح بنِ عبادة ويزيد بن هارون والفريابي وطبقتهم، وكان ثقةً، روى عنه مسلم في مقدمة صحيحه وابن أبي الدنيا والبغوي، وثقه ابن حبان وقال أحمد بن حنبل لما بلغه موته: إني لأغبطه، توفي سنة ٢٤٠ هـ. تاريخ بغداد ١٨٢/٢، وتذكرة الحفاظ ٢٥٢/٢.
ولا أدري كيف قال الأستاذ الأخضر في كتابه ص ٣٧ عن أبي بكر الأعين لم أجد ترجمةً له وهو حافظ وإمامٌ مشهورٌ مترجمٌ في أكثر كتب الحديث.

(٢) ٥٢/١.

سئل رحمه الله: عن استحبابِ التكبير من سورة والضحى إلى الآخر، هل هو مختص بمن يختم القرآن من أوله إلى آخره أو عامٌ فيمن ابتدأ القراءةَ منها أو ممَّا قبلها..؟.

فأجاب بقوله: الذي حكاه الزركشي عن الحَليمي والبيهقي وابن الجزري في النشر عن طوائفَ من السلف وجمعٍ من متأخري الشافعية، وأطال فيه أنَّ من سنن القراءة التكبيرَ في آخر سورة والضحى إلى أن يختم، وهي قراءةُ أهلِ مكة، أخذها ابنُ كثيرٍ عن مجاهدٍ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، ورواه ابنُ خزيمة. وروى الحاكم في المستدرك نحوه وصححه.

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: وقولُ الشافعيِّ رضي الله عنه: إن تركتَ التكبيرَ فقد تركت سنةً من سنن نبيك ﷺ، يقتضي تصحيحه لهذا الحديث.

إذا تقرر ذلك عُلِم منه أنَّ التكبيرَ يُقيدُ بتلك السورة سواءٌ أقرأ قبلها شيئاً أم لا.

قلت: لم يبق هناك إشكالٌ بأنَّ التكبير واردٌ عن الإمام الشافعيِّ، وقد ذكر ابن حجر الهيتمي أنَّ سنّةَ التكبيرِ حكاها الزركشيُّ والحليميّ والبيهقيُّ. وهؤلاء من كبارِ الشافعيةِ، وقد ذكره البيهقيُّ في كتابه شعبِ الإيمان، وناهيك بالإمام الكبيرِ البيهقيِّ. الذي قال عنه إمام الحرمين: **ما من شافعيٍّ إلا وللشافعيِّ عليه مِنةٌ، إلاّ أبا بكرٍ البيهقيَّ فإنَّ له مِنةً على الشافعيِّ لتصانيفه في نُصرةِ مذهبِهِ... اهـ.**

ولقد أفتى بسنّة التكبير الشيخ ابنُ تيمية رحمه الله على خلافِ ما ذكره الأستاذ الأخضر، فقد نقل فتوى شيخِ الإسلام مبهمةً وكأنَّ ابنَ تيمية يُحرمُ التكبيرَ وليس كذلك، وهاأنذا أنقل إليك كلامَ الأستاذ الأخضر عن الإمام ابن تيمية رحمه الله.

قال الأستاذ الأخضر[1]: وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله: فإنَّ القرآنَ يُقرأ كما كُتب في المصحف، ولا يُزاد على ذلك ولا يُنقص منه، فالتكبيرُ المأثورُ عن ابن كثيرٍ ليس هو مسنداً عن النبي ﷺ، ولم يُسنده أحدٌ إلا البزيُّ، وخالف بذلك سائرَ من نقله، فإنهم نقلوه اختياراً ممن هو دون النبي ﷺ، وانفرد هو برفعه، وضعّفه نقلةُ أهلِ العلم بالحديث، والرجال من علماء القراءةِ، وعلماءِ الحديث كما ذكر غيرُ واحدٍ من العلماءِ.

ثم ذكر شيخُ الإسلامِ في موضع آخر: وأما التكبير فمن قال إنَّه من القرآن فإنه ضالٌ باتفاق الأئمة، والواجبُ أن يُستتاب فإن تابَ وإلا قُتل، فكيف ينكر على من تركه؟ ومن جعل تاركَ التكبيرِ مبتدعاً أو مخالفاً للسنّة أو عاصياً فإنَّه إلى الكفر أقرب إليه من الإسلام، والواجب عقوبتُه، بل إن أصرّ على ذلك بعد وضوحِ الحجةِ وجب قتلُه، اهـ كلام ابن تيمية.

قلت: إن جميع الأمةِ عالمَهم وجاهلَهم أميَّهم وقارئَهم متفقون على أنَّ التكبيرَ ليس قرآناً، ومن اعتقد خلاف ذلك فهو كافرٌ إن كان عالماً مختاراً. ومثل ذلك اتفاقهم على كلمة «آمين»، فإننا نقولها بعد الفاتحةِ في الصلاة وليست بقرآنٍ ولا يجوز كتابتها في المصحف. وإذا نظرنا إلى فتوى ابنِ تيمية وتأملناها نراه كيف يقول بسنّة التكبير، وها أنا أنقلها بتمامها من كتابه الفتاوى.

سئل رحمه الله[2]: عن جماعةٍ اجتمعوا في ختمةٍ، وهم يقرؤون لعاصم وأبي عمروٍ، فإذا وصلوا إلى والضحى لم يُهللوا ولم يُكبِّروا إلى آخر الختمة، ففعلُهم ذلك هو الأفضل أم لا؟. وهل الحديثُ الذي ورد في التهليل والتكبيرِ صحيح بالتواتر أم لا؟.

فأجاب: الحمد لله، نعم إذا قرؤوا بغير حرفِ ابنِ كثيرٍ كان تركهُم

(١) تكبير الختم بين القراء والمحدثين ص ٥٢.
(٢) الفتاوى الكبرى ١٣/ ٤١٩.

لذلك هو الأفضلُ، بل المشروع المسنون، فإنَّ هؤلاء الأئمةَ من القراء لم يكونوا يُكبِّرون لا في أوائل السور ولا في أواخرها.

فإنْ جاز لقائل أن يقول: إنَّ ابنَ كثيرٍ نقل التكبيرَ عن رسولِ الله ﷺ، جاز لغيره أن يقول: إنَّ هؤلاء نقلوا تركه عن رسول الله ﷺ إذ من الممتنعِ أنَّ قراءةَ الجمهور التي نقلها أكثر من قراءة ابن كثيرٍ قد أضاعوا فيها ما أمرهم به رسولُ الله ﷺ، فإنَّ أهلَ التواتر لا يجوزُ عليهم كتمانُ ما تتوفرُ الهمم والدواعي إلى حفظه، فمن جوز على جماهير القراءِ أنَّ رسولَ الله ﷺ أقرأهم بتكبيرٍ زائدٍ فعصوا لأمر رسول الله ﷺ، وتركوا ما أمرهم به استحق العقوبةَ البليغةَ التي تردعُه وأمثالَه عن مثل ذلك.

وأبلغَ من ذلك البسملة، فإنَّ من القراءِ من يفصلُ بها، ومنهم من لا يفصلُ بها، وهي مكتوبةٌ في المصاحف ثم الذين يقرؤون بحرف من لا يُبسمل، لا يُبسملون، ولهذا لا ينكرُ عليهم تركَ البسملة إخوانُهم من القراء الذين يبسملون، فكيف يُنكر تركُ التكبيرِ على من يقرأ قراءة الجمهورِ، وليس التكبيرُ مكتوباً في المصاحف، وليس هو من القرآن باتفاق المسلمين.

ومن ظن أنَّ التكبيرَ من القرآنِ فإنه يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل، وأما التكبيرُ فمن قال: إنَّه من القرآنِ فإنه ضالٌ باتفاق الأئمة، والواجبُ أن يُستتاب وإلا قُتل. فكيف يُنكر على من تركه، ومن جعل تاركَ التكبيرِ مبتدعاً أو مخالفاً للسنّة أو عاصياً فإنَّه إلى الكفر أقرب.

ولو قُدِّر أنَّ النبي ﷺ أمر بالتكبير لبعضٍ من أقرأه كان غايةُ ذلك يدل على جوازِهِ أو استحبابِه. فإنَّه لو كان واجباً لما أهمله جمهور القراء، ولم يتفق أئمة المسلمين على عدمِ وجوبهِ، ولم ينقل أحدٌ من أئمة الدين أنَّ التكبيرَ واجبٌ، وإنما غايةُ من يقرأ بحرف ابنِ كثير أنَّه يقول: إنَّه مستحبٌ، وهذا خلافُ البسملةِ، فإنَّ قراءتها واجبةٌ عند من يجعلُها من القرآن، ومع هذا فالقراء يُسوِّغون تركَ قراءتها لمن لم ير الفصل بها. فكذلك يُسوَّغُ تركُ التكبيرِ

لمن ليس داخلاً في قراءته. انتهى كلام ابنِ تيمية رحمه الله من **الفتاوى** كاملاً.

قلت: انظر إلى النص الذي نقله الأستاذ الأخضر من الفتاوى وقد نقل من: «وليس التكبير مكتوباً في المصاحف...»، وكأنَّ النصَّ يوهِمُ أنَّ ابنَ تيمية رحمه الله يُحرِّمُ التكبيرَ عند الختم وليس الأمرُ كذلك، فكان الأولى أن ينقلَ الفتوى كاملةً حتى لا تكون مبهمةً.

ونستخلص من هذه الفتوى:

١ ـ أنَّ ابن تيمية رحمه الله لا ينكر التكبير.
٢ ـ التكبيرُ ليس قرآناً، وهذا متفقٌ عليه.
٣ ـ التكبيرُ هو سنةٌ لكنْ عند من يقرأُ بحرفِ ابنِ كثيرٍ.
٤ ـ الأفضلُ للإنسانِ إذا قرأ بغيرِ حرفِ ابن كثيرٍ أن لا يكبِّر، وهذا باتفاق القراء.
٥ ـ التكبيرُ ليس واجباً وهذا بالاتفاق.

وقد علمنا تماماً الآن: أنَّ ابن تيمية رحمه الله يقول بسنّة التكبير، وبذلك يقول الحنابلة، وهو سنّةٌ عندهم، واستدلوا برواية أحمد بن حنبلٍ عن أبي بكر الأعين عن البزيِّ، وكما علمت أنَّ أبا بكر الأعين ثقةٌ، ولو كان الحديث منكراً لما رواه أحمد بن حنبل حيث كان يجتنب المنكراتِ.

قال الشيخ الإمام شمسُ الدينِ المقدسيُّ في كتاب الفروع[1]: وهل يُكبر لختمةٍ من والضحى أو ألم نشرح آخرَ كل سورةٍ؟ قال: فيه روايتان ولم يستحبَّه شيخنا كقراءةِ الجمهور غيرِ ابن كثير وقيل ويهلل، وعنه لا يجوز.

قال الشارحُ الشيخُ علاءُ الدين المراديُّ تحت قوله: «فيه روايتان»:

(١) ٥٥٣/١، وانظر المغني لابن قدامة ١٧٢/٢.

إحداهما: يكبِّر آخرَ كلِ سورةٍ من والضحى، وهو الصحيحُ، قال في المغني والشرح واستحبَّ أبو عبدالله التكبيرَ عند آخرِ كلَّ سورةٍ من والضحى إلى أن يختم وجزم به ابنُ رَزِين في شرحه، وابنُ حمدان في رعايته الكبرى، وقدمه ابنُ تميم، والمصنفُ في آدابه. والرواية الثانيةُ يُكبِّر من أول ألم نشرح، اختاره المجد.

قلت ـ القائل علاءُ الدين المرادي ـ: قد صحّ هذا، وهذا عمَّن رأى التكبير فالكل حسن، وتحرير النقل عن القراء أنَّه وقع بينهم اختلافٌ. فرواه الجمهور من أول ألم نشرح، أو من آخر والضحى على خلاف، اهـ.

وأما بالنسبة للصلاة فلا أعرفُ لأي شيءٍ أنكر الأستاذ الأخضر على الحافظ ابن الجزريِّ ورودَ التكبير في الصلاة. وأين نحن وعلمنا الذي نحمله من علمِ الحافظ ابن الجزري؟ فشتّان ما بين الثرى والثريا.

قال الأستاذ الأخضر في كتابه ما نصّه[1]: «ومنهم من ذكره في الصلاة، والصلاة كما هو معروف أقوال وأفعال محدودة، وما لم يرد فيه أمرٌ صريح عن رسول الله ﷺ فإنَّه لا شك يبطلها، والتحميد والتهليل والتكبير لم يثبت في الصلاة بدليلٍ صحيح.

ولا أدري كيف قال ابنُ الجزريِّ إنه يكبر في الصلاة، وما وجدت من سبقه إلى هذا القول من أئمة الفقه في كتبهم ولم يرو عن رسول الله ﷺ مثل هذا العمل فيما نُقل من صفة صلاته»، اهـ.

قلت: ينبغي أنْ نعلم أنَّ التكبيرَ عبارةٌ عن ذكر، وهو لفظ: الله أكبر ولا إله إلاّ الله، فإذا المصلي تلفظ بأي ذكر كان في الصلاة، فلا يؤثرُ ذلك على الصلاة ألا ترى لو أنَّ المصلي مثلاً قال في سجوده: سبحانه الله ولا إله إلاّ الله، فإنَّ صلاته صحيحة.

---

(١) تكبير الختم بين القراء والمحدثين.

وكذلك لو تعوذ من الشيطان الرجيم في سجوده أو صلى على رسول الله ﷺ أثناء قيامه في الصلاة فلا يبطلُها، وذلك باتفاق الأئمة الأربعة[1]. وكذلك التكبيرُ فإنَّه ذكرٌ لله لا يُبطِل الصلاةَ، فكيف إذا كان مقروناً بحديث رسول الله ﷺ فيكونُ فعلُه آكد.

وأما مسألُة إنكارِه على ابن الجزريِّ بإيراد التكبيرِ في الصلاة، فإنَّ ابن الجزريَّ لم يأت به وحده في الصلاة بل قال بذلك أئمةٌ وحفاظ.

فقد روى الحافظُ ابن الجزريُّ[2] بسنده إلى عبدِالحميد بنِ جُريج عن مجاهدٍ أنه كان يكبر من والضحى إلى الحمد لله، قال ابن جريج: فأرى أن يفعله الرجل إماماً كان أو غيرَ إمامٍ.

وقد روى أبو عمروٍ الدانيُّ بسندهِ عن يعقوب الفَسَويِّ الحافظ حدثنا الحميدي سألت سفيان بن عيينة. قلت: يا أبا محمد رأيت شيئاً ربما فعله الناسُ يكبر القارىءُ في شهر رمضان وإذا ختم - يعني في الصلاة -، فقال: رأيت صدقة بنَ عبدالله بنَ كثير يؤمُّ الناسَ منذ أكثر من سبعين سنة، فكان إذا ختم القرآن كبَّر.

وكذلك روى السخاويُّ المقرىء علمُ الدين بإسناده عن الحسن بن محمد بن يزيد الرقاشيِّ قال: صليتُ بالناس خلف المقام بِالمسجد الحرام في التراويح في شهر رمضان، فلما كانت ليلةُ الختم كبَّرتُ من خاتمة الضحى إلى آخر القرآن في الصلاة، فلما سلمتُ التفتُ وإذا بأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي قد صلى ورائي، فلما بصُرَ بي قال: أحسنت وأَصبتَ السنّة.

وقال ابن الجزريُّ: فقد ثبت التكبيرُ في الصلاة عن أهل مكة فقهاءهم وقراءهم، وناهيك بالإمام الشافعي، وسفيان بن عيينة، وابن جريج، اهـ.

---

(١) حاشية البجيرمي على الخطيب ٦٢/٢، المقنع ١٧٢/١.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢٢٤/٢.

قلت: هذا بالنسبة للمتقدمين، أما بالنسبة للمتأخرين، فقد ذكره الجعبريُّ ـ وهو شافعيٌّ ـ، وكذلك الحافظ المجتهدُ المقرىء أبو شامة، وأبو الحسن السخاويُّ، وكلاهما من أئمة الشافعية.

قال الحافظ ابن الجزري[1] وقد كان يفتي به شيخُ الشافعية وزاهدُهم وورعُهم في عصرهم العلامةُ الخطيبُ محمودُ بن محمدِ بنِ جُملة الإمامُ والخطيب بالجامع الأمويِّ بدمشق الذي لم تر عيناي مثلَه رحمه الله، كان يفتي به ويعمل به في التراويح في شهر رمضان.

ثم قال أيضاً[2]: ورأيت أنا غيرَ واحدٍ من شيوخنا يعمل به ويأمر من يعمل به في صلاة التراويح، وفي الإحياء في ليالي رمضان، حتى كان بعضهم إذا وصل في الإحياء إلى «الضحى» قام بما بقي من القرآن في ركعةٍ واحدة يكبر إثر كلِّ سورةٍ. وفعلت أنا كذلك لما كنت أقوم بالإحياء إماماً بدمشق ومصر.

قلت ـ القائل الحافظ ابن الجزري ـ: ولما منَّ الله عليَّ بالمجاورة بمكة ودخل شهر رمضان فلم أر أحداً ممَّن صلى التراويح بالمسجد الحرام إلا يكبر من الضحى عند الختم، فعلمت أنها سنةٌ باقيةٌ منهم إلى اليوم، اهـ.

أقول: لقد كانت مكةُ ولا تزال وكذلك المسجد الحرام في مر العصور مأوى الحفاظِ الأعلام من محدثين وفقهاء، سواءٌ ذلك في شهر رمضان وفي أشهر الحج، ولو كان فعلُهم للتكبير في الصلاة ليس سنةً لأنكر عليهم العلماء الذين من بقاع الأرض وأرجائها، ولنُقل على الأقل ولو من واحدٍ منهم أنَّ عملكم هذا ليس سنّةً، ولما كان فعلهم سنّةً انتفى ذلك.

ثم قال الحافظ الجزري: رأيت كتاب الوسيط تأليف الإمام العلامة شيخ

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٤٢٧.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/٤٢٧.

الإسلام أبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي الشافعي رحمه الله **وفيه ما** هو نصٌ على التكبير في الصلاة، اهـ.

ومما سبق يتبين: أنَّ التكبير سنّةٌ واردةٌ عن رسول الله ﷺ **وصلت إلينا** بالأسانيد المتواترة.

الباب الخامس

سنّةُ التكبير عند القرّاء

لا شك أنَّ أهلَ الله وخاصته هم أهلُ القرآن، والنبي ﷺ يقول: «خيركم من تعلم القرآن، وعلَّمه»[1]. قال الحافظ ابن الجزري رحمه الله:

وإنهم في الناس أهل الله وإنَّ ربنا بهم يُباهي

ولذلك أهل القرآن هم أهل الله وخاصته، قال الرسول ﷺ: «إنَّ لله أهلين من الناس، قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: أهل القرآن هل أهل الله وخاصته»[2].

وإنَّ الاعتماد في نقل القرآن وأحكامه وتجويده وقراءاته على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ الصدور والكتب، وهذه أشرفُ خصيصةٍ لهذه الأمة. ولذلك كلُ حرفٍ قرىء به هذا القرآن إنما جاء بأسانيد عن النبي ﷺ، وكذلك القراءات التي نقرأها في عصورنا هي القراءات التي قرئت في عصر الصحابة. والتابعين.

والتكبير كان مقروناً مع القراءات منذ الصدر الأول من الصحابة حتى أيامنا هذه، وأهم مرجعٍ للقراءاتِ لتعرف به الصحيحة من غيرها هو الإسناد،

(١) البخاري بشرح السندي ٣/٢٣٢.

(٢) رواه ابن ماجه ١/٧٨.

والتلقي من أفواه الشيوخ الأثبات ـ رزقنا الله أداءً كأدائهم ـ، بالإضافة إلى الكتب التي تركوها لنا حتى تكونَ الحكَمَ إذا اختلفنا.

وإذا عُدنا إلى المراجع التي دُوِّنت في هذا العلم نجدُ كلَّ كتابٍ قد أفرد باباً خاصاً في التكبير. لأنهم تلقوه بالأسانيد عن شيوخهم حتى سيدنا محمد ﷺ. وإذا قلنا إنه ليس سنّةً وليس وارداً عن الرسول ﷺ فسوف يأتي الشك بالأسانيد، وبالتالي يأتي التشكيك بالقراءات ثم بالقرآنِ كلِّه، وإنها لزلةٌ عظيمة.

أما بالنسبة للمراجع فقد أفرد الإمام أبو القاسم الهذلي[1] في كتابه «الكامل» باباً خاصاً عن التكبير. وقد وهم الأستاذ الأخضر عندما قال في كتابه: وقد رجعت إلى كتاب[2] الكامل فلم أجده ـ أي التكبير ـ. وقال أيضاً في ص **٥٣**[3]: وكذلك أبو القاسم الهذلي في كتابه الكامل لم يورد التكبير وهذا يدل على عدم ثبوت الرواية عندهما. . ،اهـ.

قلت: هذا وَهْم أصابه فقد رجعت إلى كتاب الكامل للهذلي فوجدت التكبير فيه موجوداً، ولعلّ الأستاذ الأخضر ظنّ التكبيرَ موجوداً في آخر الكتاب فلم يقف عليه في آخره، علماً أن كتاب الكامل كتابٌ ضخم يحتاج المطالع

---

(١) هو الإمام يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهُذلي، الأستاذ الكبير الرحال، طاف البلاد في طلب القراءات فلا أعلم أحداً في هذه رحل في القراءات رحلته ولا لقي من لقي من الشيوخ، قال في كتابه الكامل: فجملة من لقيت من الشيوخ في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخاً من آخر المغرب إلى باب فرغانة يميناً وشمالاً وجبلاً وبحراً، ولو أعلم أحداً تقدم عليَّ في هذه الطبقة في جميع بلاد الإسلام لقصدته.
ألّف كتاب الكامل فجعله جامعاً للطرق المتلوَّة والقراءات المعروفة، وكان مقدماً في النحو والصرف والقراءات، إلا أن كتاب الكامل كان مليئاً بالقراءات المنكرة حتى قيل: إنَّ فيه خمسين قراءة، توفي سنة **٤٦٥ هـ**، اهـ. غاية النهاية **٢/٣٩٧**.

(٢) تكبير الختم بين القراء والمحدثين ص **٣٢**.

(٣) نفس المرجع السابق.

فيه إلى تتبع وروية، والشيخ الهُذلي أفرده على غير عادة القراء، إذ أفرده في بحث البسملة في الربع الأول من كتابه، وهاأنذا أنقل إليك كلامه برمته في الكامل وهو ما يزال مخطوطاً.

قال أبو القاسم الهذلي: فصل في التهليل والتكبير، والخزاعي يقول: جميع القراء يكبِّر من أول كل سورةٍ، لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء، والمشهور أنَّ العُمَريَّ يوافقُ أهلَ مكة في التكبير، والتكبير موقوفٌ على ابن عباسٍ لم يرفعه إلا البزيُّ في قصة طويلة، اهـ.

وأفرد أبو العز القلانسي في كتابه بحثاً خاصاً عن التكبير[1]. وكذلك أورده مكي بن أبي طالب حيث قال[2]: تفرد ابن كثير في رواية البزيِّ عنه خاصةً، وحجته أنها روايةٌ نقلها عن شيوخه من أهل مكة في الختم يجعلون ذلك زيادةً في تعظيم الله جلّ ذكره. . .، اهـ.

وقال رحمه الله في كتاب التبصرة[3]: أجمع القراءُ على ترك التكبير إلا البزيَّ فإنه رواه عن ابن كثيرٍ، والذي قرأنا به وهو المأخوذ به في الأمصار: الله أكبر وهي سنةٌ كانت بمكة.

وقد أورده الجعبريُّ في كتابه على شرح الشاطبية حيث قال: روي التكبيرَ عن ابن كثير من طريق البزيِّ، اهـ.

وأفرده في كتابه الإمام المحدّث الفقيه المجتهد أبو شامة عند قول الإمام الشاطبي:

وفيه عن المكين تكبيرُهم مع الخو اتمِ قُربَ الختم يُروى مسلسلا

ونقل كلام التبصرة تأييداً لورود التكبير، ثم ساق حديث التكبير الذي

---

(١) إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي ص ٦٣٥.

(٢) الكشف في القراءات السبع ٢/٣٩١.

(٣) ص ٥٦٦.

رواه الحاكم في المستدرك ثم قال: لا يختص ذلك التكبيرُ بالبزيِّ عند جماعةٍ من مصنفي كتب القراءات بل هو مرويٌّ عن قنبل كما هو مرويٌّ عن البزيِّ، لكن شهرتُه عن البزيِّ أكثرُ وعنه انتشرت الآثار في ذلك. . ، اهـ[1].

وقد وهم الأستاذ الأخضر عندما قال في رسالته[2] بعد أن ساق كلام أبي شامة قال ما نصه: فقال بعضهم من أول والضحى، وقال آخرون هو من أول الانشراح، ولم يَرجِّحوا قولاً تطمئنُّ إليه النفوسُ. . ، اهـ.

فظن هذا الاختلاف اضطراباً في الراوية، علماً بأن سبب اختلافِ القراء في التكبير يرجع إلى أنَّ النبي ﷺ عندما انقطع عنه الوحي وتكلم المشركون نزل جبريل بسورة والضحى فقرأها جبريل أولاً والنبي ﷺ يسمع، فعندما انتهىٰ من قراءتها فرح النبي ﷺ فكبَّر فرحاً بنزول جبريل فقال: الله أكبر.

فاختلف العلماء في هذا: فمنهم من روى التكبير آخر «الضحى» ودليلُه أنَّ جبريل عليه السلام عندما انتهى من القراءة كبَّر النبي ﷺ لقراءة جبريل، فجعل التكبيرَ لقراءةِ جبريل عليه السلام، فروى التكبيرَ آخرها.

ومنهم من قال: إنَّ التكبيرَ أولُ سورةِ «والضحى»، ودليله أنَّ جبريل عليه السلام عندما انتهى من القراءة كبَّر النبي ﷺ وقرأ بعدها سورة والضحى، فجعل التكبيرَ لقراءة النبي ﷺ لأنَّ الرسولَ ﷺ كبَّر أولاً ثم قرأ «والضحى»، فروى التكبيرَ أولها. فهو خلاف له سببه ودليله.

والقولان صحيحان، وجاءت الرواية بهما وقرأتُ بهما على شيوخي وتلقيت منهم الأسانيد بذلك. وهذا ما أشار إليه مقرىءُ الدنيا الإمامُ ابنُ الجزريِّ رحمه الله:

من أول انشراحٍ أو من الضحى ... من آخرٍ أو أولٍ قد صُحِّحا

---

(١) إبراز المعاني ص ٧٣٨.

(٢) تكبير الختم بين القراء والمحدثين ص ٤٢.

وقد أورده أبو جعفر بن الباذش في كتابه الإقناع[1]، وساق حديث التكبير من طريق حافظ المغرب ومحدثها أبي عمر بن عبدالبر كما ذكرته لك، وقد أورده النويري تلميذُ الحافظ ابن الجزري في شرحه على الطيبة عند قول ابن الجزري:

وسنَّـةُ التكبيـر عنـد الختم صحتْ عن المكين أهلِ العلم

وكذلك أورده ابنُ القاصح رحمه الله في شرحه على الشاطبية. وهكذا تجد أنَّ جميع كتب القراءات ذكرته لأنهم تلقوه عن شيوخهم ومن قال: إنَّ القراءَ اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم إذ أنَّه يُخطِّىء الأمةَ المعصومة.

أما بالنسبة لأحكام التكبير وتعلقهِ مع البسملة فله أوجهٌ كثيرةٌ قد تركناها حباً في الاختصار. ومن أراد تلك الأوجه فليرجع إلى هداية القارىء[2] لإستاذنا الكبير المقرىء الشيخ عبدالفتاح المرصفي فقد نقح تلك الأوجه، ورتبها بأسلوبه الرفيع فقد أفاد وأجاد جمّل الله به أهلَ القرآن.

ولْنأتِ إلى مقرىء الدنيا وإمامِها في هذا الفن، والذي سخره الله عزّ وجل لخدمة كتابه العزيز من التبديل والتحريف، حيث طاف العالم، وجمع وحقّق، وألّف وصنّف، ونظّم وكتب، وقرأ وأقرأ، وانتهت إليه إمامة هذا الفن، هو الشيخ الإمام الحافظ المقرىء محمد بن محمد الشهير بابن الجزري، تولى مشيخة الإقراء بالعادلية، ومشيخة الحديث بالأشرفية، وقد مدحه أحدُ العلماء قائلاً:

أيا شمسَ علمٍ بالقراءات أشرقت بعلمك قد منَّ الإلهُ على مصر
وها هي بالتقريب منك تضوعت عبيراً وأضحت وهي طيبة النَّشر

(١) الإقناع في القراءات السبع ٢/٨٢١.
(٢) ص ٥٩٥.

فإنَّ المقرىء ابن الجزريِّ يُعرف بأنه من أهلِ الاستقراء التامِّ في علم القراءات من حيث القراءاتُ وأسانيدُها. وهو المرجع الأول والأخير في هذا العلم بلا منازع، وشهد له بذلك أقرانه من علماء عصره، فقد نقّح وحقّق القراءات، ورتّبها ورد الصحيح إلى صحيحه، ونبّه على الشاذِ والضعيف منها.

ويرى ذلك واضحاً من يطالع كتابَ الكامل للهذلي، فقد صنَّف فيه من الذرة إلى أذن الجرة، فيه خمسون قراءةً من الغث والسمين. فجاء ابن الجزري وحقّق ونقّح، وأخرج كتابه الذي هو بحر لا آخر له ألا وهو: «النشر في القراءات العشر». ثم نظّمه في قصيدته «طيبةِ النشر» التي يقال عنها: «إنها لغز الأمة». ولا يوجد سند في مشرق الأرض ومغربها في القراءات إلا والإمام ابن الجزري رجل من هذا السند، إلا ما ندر والنادر لا حكم له.

وأما في الحديث فهو حافظ بلا منازع، فقد استلم مشيخة الحديث بالأشرفية التي كانت لا تُسلَّم إلا لمن آتّقن علمَ الحديث، رجالَه وعللَه ومتونَه. ويكفي أنَّ أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابنَ حجرٍ العسقلانيَّ كان من تلامذة ابن الجزري.

قال الحافظ المقرىء الإمام ابن الجزريُّ: اعلم أنَّ التكبير صح عند أهل مكة: قرائِهم وعلمائهم وأئمتهم ومن روى عنهم، صحةً استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حدَّ التواتر، وقد صار على هذا العمل عند أهل الأمصار في سائر الأقطار، عند ختمهم في المحافل، واجتماعهم في المجالس لدى الأماثل، وكثيرٌ منهم يقوم به في صلاة رمضان، ولا يتركه عند الختم على أي حالٍ كان. وذكر أبو محمد سبطُ الخياط في كتابه المبهج: وحكى شيخُنا الشريف عن الإمام الكارزيني أنَّه كان إذا قرأ القرآنَ في درسه على نفسه وبلغ إلى «والضحى» كبَّر لكل قارىءٍ قرأ له، فكان يبكي ويقول: ما أحسنها من سنةٍ لولا أني لا أحب مخالفة سنةِ النقل لكنت أخذت على كل

من قرأ عليَّ برواية بالتكبير لكن القراءة سنةٌ تتبع ولا تبتدع. وقال الأهوازيُّ: والتكبيرُ عند أهلِ مكة في آخر القرآن سنّةٌ مأثورة يستعملونه في قراءتهم في الدروس والصلاة. . ، اهـ.

ثم ساق الحافظ ابن الجزري أسانيدَه التي تلقاها بالتكبير وقد تركتها من أجل الاختصار، ومن أراد الازدياد فليرجع إلى كتابه «النشر».

ثم قال الحافظ ابن الجزري: وقد تكلم بعضُ أهلِ الحديث في البزيِّ وأظن ذلك من قبل رفعه، فضعَّفه أبو حاتمٍ والعقيليُّ، على أنَّه قد رواه عن البزيِّ جماعةٌ كثيرون وثقاتٌ معتبرون، وهم: أحمد بن فرح، وإسحاق الخزاعي، والحسن بن الحُبَاب، والحسن بن محمد الحداد، وأبو ربيعةَ، وأبو معْمرٍ الجمحي، ومحمد بن زكريا المكي، وأبو الفضل جعفر بن درستويه، وأبو عمروٍ قنبل، وزكريا بن يحيى الساجي، وأبو يحيى عبدُالله بن محمد بن زكريا بن الحارث بن أبي ميسرة، وأبو حُبيب العباس بن محمد البرتي، ومحمد بن علي الخطيب، وأبو عبدالرحمن وأبو جعفر اللهبيان، وموسى بن هارون، ومحمد بن هارون، ومضر بن محمد، والوليد بن بنان ومحمد بن أحمد الشطوي، وأبو حامد أحمد بن محمد بن موسى بن الصباح الخزاعي، وإبراهيم بن محمد بن الحسن، وأبو بكر بن أبي عاصم النبيل، وأحمد بن محمد بن مقاتل، ومحمد بن علي بن زيد الصائغ، ويحيى بن محمد بن صاعد، **والإمامُ الكبير إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. .**، اهـ[1].

قلت: يكفي في صحة هذا الحديث أن رواه هؤلاء الأئمة الذين بلغ عددهم ستة وعشرين إماماً وعلى رأسهم إمام الأئمة ابن خزيمة، ولو رجعت

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٤١٠.

إلى كتاب النشر لرأيت الحافظ الجزري كيف أسند القراءات المتواترة من مشرق الأرض إلى مغربها، وكلها مقرونةٌ بالتكبير.

قال أبو عمروٍ الداني[1]: اعلم أيدك الله أنَّ البزيَّ روى عن ابن كثير بإسناده أنَّه كان يكبر من آخر «والضحى» مع فراغه من كل سورةٍ إلى آخر قل أعوذ برب الناس... وساق سنده إلى البزيِّ في التكبير وقال: وبهذا قرأت[2].

وقال أبو الفتح فارس: لا نقول إنَّه لا بدّ لمن ختم القرآن أن يفعله لكن من فعله فحسنٌ، ومن لم يفعله فلا حرج، وهو سنةٌ مأثورةٌ عن النبي ﷺ. وذكر مجاهدٌ أنَّ ابن عباسٍ كان يأمر به.

وأسند الحافظ أبو عمرو، وأبو القاسم بن الفحام، والحافظ أبو العلاء عن حنظلة بن أبي سفيان قال: قرأت على عكرمة بن خالدٍ المخزومي، فلما بلغت والضحى قال: هيهاً، قلت: وما تريد بهيهاً؟ قال: كبِّر، فإني رأيت مشايخنا ممن قرأ على ابن عباسٍ يأمرهم بالتكبير إذا بلغوا «والضحى».

قال الحافظ السيوطي[3]: يستحبُّ التكبير من الضحى إلى آخر القرآن

---

(١) هو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي، الإمام العلم المعروف في زمانه بأبي عمروٍ الداني، العلامة الحافظ، أستاذ الأستاذين وشيخ مشايخ المقرئين، استوطن وأقام في مدينة «دانية»، وقرأ بالروايات على أبي الفتح فارس وابن غلبون، قال الحافظ عبدالله بن محمد بن خليل: لم يكن في عصره ولا بعد عصره أحدٌ يُضاهيه، وكان يقول: ما رأيت شيئاً إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته، وقال عنه ابن الجزريُّ: وكان يُسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام السلف فيورُدها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها، قلت ـ القائل ابن الجزري ـ: ومن نظر كتبه علم مقدار الرجل وما وهبه الله تعالى فسبحان الفتاح العليم، توفي سنة ٤٤٤ هـ. غاية النهاية ١/٥٠٣، معرفة القراء ١/٤٠٦.

(٢) التيسير في القراءات السبع ص ٢٢٦.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١/٣٨٣.

وهي قراءة المكيين، أخرج البيهقي في الشعب وابنُ خزيمة من طريق أبي بزة قال: سمعت عكرمة بن سليمان قال: قرأت على إسماعيل بن عبدالله المكي فلما بلغت «والضحى» قال: كبِّر حتى تختم فإني قرأت على عبدالله بن كثير فأمرني بذلك وقال: قرأت على مجاهد فأمرني بذلك، وأخبره مجاهد أنه قرأ على ابن عباسٍ فأمره بذلك، وأخبره ابن عباسٍ أنه قرأ على أبي بن كعب فأمره بذلك، وكذا أخرجناه موقوفاً، ثم أخرجه البيهقي من وجه آخر عن ابن أبي بزة مرفوعاً وأخرجه من هذا الوجه ـ أعني المرفوع ـ الحاكم في مستدركه وصححه وله طرق كثيرة عن البزيِّ. . ،اهـ.

وعن موسى بن هارون[1] قال: قال لي البزيُّ: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: إن تركت التكبير فقدْتَ سنةً من سنن نبيك ﷺ، قال الحافظ ابن كثير: وهذا يقتضي صحة الحديث. . ، اهـ.

وقال أبو الطيب بن غَلبون عن التكبير: وهذه سنّةٌ مأثورةٌ عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين، وهي سنّةٌ بمكة لا يتركونها البتة، ولا يعتبرون رواية البزيِّ ولا غيره.

قال الحافظ أبو العلاء[2]: لم يرفع التكبيرَ أحدٌ من القراء إلا البزيُّ، فإنَّ الرواياتِ قد تطارقت عنه برفعه إلى النبي ﷺ، ومدارُ الجميع على رواية البزيِّ.

وقال أبو العلاء بسنده إلى البزيِّ: دخلت ـ أي البزيُّ ـ على إبراهيم بن

---

(١) هو أبو محمد المكي المقرىء، روى القراءة عن البزيِّ وهو من جلة أصحابه، وروى القراءة عنه محمد بن عبدالعزيز بن الصباح، وهو الراوي عن البزيِّ، قال لي الشافعي: إن تركت التكبير فقد تركت سنّةً من سنن نبيك ﷺ، قال ابن الصباح: ما سمعت هذه الحكاية إلا من طريق موسى بن هارون وهو ثقةٌ فيما يروي، اهـ. غاية النهاية ٢/٣٢٣.

(٢) إبراز المعاني ص ٧٣٥.

محمد الشافعيّ ـ وهو ابنُ عمِّ الإمام ـ، وكنت قد وقفت عن هذا الحـديث يعني حديثَ التكبيرِ، فقال له بعض من عنده: إنَّ أبا الحسن لا يحدثنا بهذا الحديث، فقال لي: يا أبا الحسن والله لئن تركته لتركت سنّة نبيك ﷺ. ثم قال البزيُّ: وجاءني رجلٌ من أهل بغداد ومعه رجل عباسي، وسألني عن هذا الحديث، فأبيت أن أحدثه إياه، فقال: والله لقد سمعناه من أحمد بن حنبل عن أبي بكر بن الأعيَن عنك، فلو كان منكراً ما رواه، وكان أحمـد يجتنب المنكرات، اهـ.

وإقرار الحافظ أبي العلاء[1] على حديث التكبير يقتضي تصحيحه وعدم

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن الحسن الأستاذ أبو العلاء، الإمام الحافظ شيخ همذان وإمام العراقيين، ومؤلف كتاب الغاية في القراءات العشر، وأحد حفاظ العصر، ثقةٌ كبير القدر، اعتنى بهذا الفن أتم عناية، وألّف فيه أحسن كتب، وله مؤلفاتٌ كثيرة كالوقف والابتداء، والتجويد، والانتصار في معرفة المدن والأمصار.
قال الحافظ ابن الجزريُّ: ومن وقف على مؤلفاته علِمَ جلالة قدره، وعندي أنه في المشارقة كأبي عمـرو الداني في المغاربة. بل هذا أوسع روايةً منه بكثير، وقد رحل في طلب القراءات والحديث إلى أصبهان وبغداد وواسط، وكان يحمل كتبـه على ظهره، وقال عنه عبدالقادر الرهاوي: تعذّر وجودَ مثله في أعصار كثيرة، وأربى على أهل زمانه في كثرة السماعات ولقد برع على الحفاظ ثم عظم شأنه حتى كان يمر بالبلد فلا يبقى أحد رآه إلا قام ودعا له حتى الصبيان واليهود. وكان يقرىء نصف نهاره القرآن والعلم، ونصفه الآخر الحديث. ثم ساق الحافظ ابن الجزريُّ أسانيد هذا الحافظ في القراءات وقال: أسانيده في غاية الصحة والعلو.
قال عنه الذهبيُّ: كان إماماً في النحو واللغة، سمعت أنَّه حفظ كتاب الجمهرة وكانت السُّنَّةُ شعارَه ودِثارَه اعتقاداً وفضلاً، ولا يمس جزء الحديث إلا على وضوءٍ. قال عنه عبدالقادر الرهاوي: سمعت من أثق به عن عبدالغفار بن إسماعيل الفارسي أنه قال في الحافظ أبي العلاء لما دخل نيسـابور: مـا دخل مثلُك، وسمعت الحـافظ علي بن الحسن يقول: ـ وذكر رجلاً من أصحابه رحل ـ إن رجع ولم يلق الحافظ أبا العلاء ضاعت رحلته. توفي رحمه الله سنة ٥٦٩ اهـ. غاية النهاية ١/٢٠٤، تذكرة الحفاظ ٤/١٣٢٤.

معارضته له، وناهيك بهذا الإمام الذي جمع من العلوم ما لم يجمعه غيرُه في عصرهِ.

وأما قول الأستاذِ الأخضر: والغريب في الأمر أنَّ البزيَّ هو الذي ذكر التكبير عند نزول سورة والضحى ولا أثر للفظ التكبير في الروايات عند أهل الحديث.

قلت: إنَّ لفظ التكبير جاء عند جمهور المفسّرين وأكدّوا على فعله، وقد ذكرت ذلك في باب سنّة التكبير عند المفسّرين. وإذا كان التكبير لم يرد عند أهل الحديث فهل هذا حجةٌ...؟ اللهم لا، ألا ترى أنَّ أغلبَ القراءات لم تأت في رواية أهل الحديث! ولو استقرأت الكتبَ الستّةَ من أولها إلى آخرها وغيرِها من كتب الحديث لم تجد للقراءات العشر المتواترة فيها سوى قراءاتٍ متناثرة والأغلب لا يوجد، فهل هذا شرط في قبولها...؟ فكونها لم ترد في الأحاديث ليس شرطاً في إنكارها وردها، بل الشرط الأساسي السند والتلقي والتواتر.

وأما بالنسبة للصيغة التي وردت، فقد اتفقوا أنَّ الصيغة هي لفظ: «الله أكبر»، ولكن اختلفوا في الزيادة عليه فأما البزيُّ فروى الجمهور عنه هذا اللفظ من غير زيادة ولا نقص وعليه العمل[1].

وروى آخرون عنه التهليل ولفظ: «لا إله إلا الله والله أكبر»، وهذه الزيادة من طريق ابن الحُباب[2] عن البزيِّ، وبه قرأ الداني على أبي الفتح

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٤٢٩.

(٢) هو الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق، أبو علي البغدادي، شيخ متصدر مشهور ثقةٌ ضابطٌ من كبار الحذاق، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن البزيِّ، وهو الذي روى التهليل عنه، وبه قرأ الداني على شيخه فارس من طريقه. قال الذهبيُّ: وكان ثقةً وهو الذي انفرد بزيادة «لا إله إلا الله» مع التكبير عن البزيِّ.

فارس، وهو وجه صحيح ثابتٌ عن البزيِّ. وهذا ما أشار الإمام الشاطبي إليه بقوله:

وقـال لـفـظه اللّهُ أكبـرُ وقبـلَه لأحمـدَ زاد ابنُ الـحُبـابِ فـهللاً
وقيـل بهذا عن أبي الفتـح فـارسٍ وعن قنبـلٍ بعضٌ بـتكبيـره تـلا

قال ابن غلبون: والتكبير اليوم بمكة: «الله أكبر» لا غير، وهو المشهور في رواية البزيِّ. وقال مكي: الذي قرأت به من طريق الأمصار: «الله أكبر» لا غير، فأمـا وجه التهليـل، فقد رواه الحسن بن الحبـاب عن البزيِّ، وقـد ذكره أبـو العلاء فقال: «لا إله إلاّ الله والله أكبر»[1].

والخلاصة: أنَّ التكبير سنّةٌ واردةٌ عن الرسول ﷺ نقلها الأئمة الأعلام بالأسانيد المتواترة، وحديثُ التكبيرِ صحيح ويكفي في صحتـه إقرارُ إمـامنا الشافعي عليه، وناهيك بهـذا الإمام الـذي قال عنـه أحمد بن حنبـل: كان الشافعيُّ كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس، فانظر هل لهـذين من خلفٍ أو منهما من عوضٍ. وقال عبدالرحمن بن مهدي: ما أصلي صلاةً إلا وأنا أدعو للشافعي فيها. وقـد ورد التكبير عن أحمد بن حنبـلٍ عن أبي بكر الأعين.

فالتكبير سنةٌ عند الشافعية والحنابلة كما وضحت ذلـك في موضعـه، وأهل مكة قراؤهم وعلماؤهم، وفقهـاؤهم نقلوا التكبير وأجمعت الأمـة على ذلك ولا اعتبار لمن خالف وشذ. ومعلوم لدينا أنَّ الحديث إذا كان ضعيفاً

= قلت: إنَّ الذهبيَّ من أهل الاستقراء، والنقد فقد ساق هذا اللفظ وسكت عنه من غير نكير مما يقتضي تأييده لهذا الفعل. توفي سنة ٣٠١، اهـ. غاية النهاية ١/٩، معرفة القراء ١/٢٢٩.

فعلى هذا لم يبق إشكال على حديث التكبير بل والتهليل كذلك، فقد ورد من طريق الحباب، وكان ثقةً إماماً.

(١) إبراز المعاني.

وتناقلته الأمةُ بالعمل والقبول يُعمل به على الصحيح ويُنزَّل منزلة الصحيح، فكيف إذا كان الحديث صحيحاً مدعماً بأسانيد متواترة قد ذكره جهابذة العلماء، وأساطين الأئمة من المحدثين والقراء والحفاظ؟!.

فاحرص على هذه السنّة، ولا يغرنّك إنكار من أنكرها، وغفر الله للأستاذ الأخضر خطأه وزلته، وألهمنا جميعاً السداد والرشاد.

وصل اللهم على سيّد الأولين والآخرين، وحبيب رب العالمين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وأصحابه البررة المتّقين، وسلّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

المصـــادر والمراجـــع

١ ـ إبراز المعاني، لأبي شامة، البابي الحلبي، مصر.

٢ ـ إرشاد المبتدي، لأبي العز القلانسي، ت: عمر حمدان الكبيسي، مكتبة الفيصلية.

٣ ـ الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، ت: عبدالمجيد قطاش، مركز البحث العلمي دار إحياء التراث، جامعة أم القرى.

٤ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مصورة دار إحياء التراث العربي.

٥ ـ التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب، الدار السلفية باكستان.

٦ ـ تدريب الراوي، للسيوطي، ت: عبدالوهاب عبداللطيف، القاهرة.

٧ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، مصورة دار إحياء التراث العربي.

٨ ـ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت.

٩ ـ تكبير الختم بين القراء والمحدثين، لإبراهيم الأخضر.

١٠ ـ تلخيص المستدرك، للذهبي، حيدرآباد الدكن.

١١ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، حيدرآباد الدكن.

١٢ ـ التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، مكتبة المثنى، بغداد.

١٣ ـ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مصورة دار الكتب العلمية.

١٥ ـ حاشية البجيرمي على الخطيب الشربيني، دار الفكر.

١٦ ـ حصر الشارد، للسندي، مخطوط.

١٧ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، مكتبة القاهرة.

١٨ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي، ت: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٩ ـ روح البيان، لإسماعيل حقي، دار الفكر.

٢٠ ـ روح المعاني، للآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢١ ـ سراج القارىء، لابن القاصح، البابي الحلبي.
٢٢ ـ السراج المنير في الإعانة على تفسير بعض كلام ربنا الخبير، للخطيب الشربيني، المطبعة المنيرية.
٢٣ ـ سنن ابن ماجه، لابن ماجه القزويني، طبعة فؤاد عبدالباقي، عيسى البابي الحلبي.
٢٤ ـ سنن الترمذي بشرح ابن العربي، للإمام الترمذي.
٢٥ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة.
٢٦ ـ شرح الطيبة، للنويري، مخطوط.
٢٧ ـ شرح صحيح البخاري، للسندي، البابي الحلبي، مصر.
٢٨ ـ شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الفكر.
٢٩ ـ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، دار الملاح بدمشق.
٣٠ ـ الضعفاء الكبير، للعقيلي، طبعة عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية.
٣١ ـ علل الحديث، لابن أبي حاتم، دار السلام بحلب.
٣٢ ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ت: برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٣ ـ الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي، دار الفكر، بيروت.
٣٤ ـ الفتاوى الكبرى، ابن حجر الهيتمي، دار الفكر، بيروت.
٣٥ ـ قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، ت: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
٣٦ ـ الكامل، للهذلي، مخطوط من المكتبة الأزهرية.
٣٧ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس، للعجلوني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٨ ـ لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٣٩ ـ مجموعة الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، مكتبة المعارف.
٤٠ ـ المستدرك، للحاكم النيسابوري، دار الفكر.
٤١ ـ معالم التنزيل، للبغوي، البابي الحلبي، القاهرة.
٤٢ ـ معرفة القراء الكبار، للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٣ ـ المغني، لابن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت.

٤٤ ـ المقنع، لابن قدامة المقدسي، المطبعة السلفية.
٤٥ ـ ميزان الاعتدال في أسماء الرجال، للذهبي، دار المعرفة، بيروت. .
٤٦ ـ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، البابي الحلبي، القاهرة.
٤٧ ـ هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبدالفتاح المرصفي، دار النصر للطباعة الإسلامية، مصر.
٤٨ ـ هدي الساري، لابن حجر العسقلاني، دار الطباعة المنيرية.

الفهـــرس